مجلة البحث في التربية وعلم النفس
كلية التربية – جامعة المنيا

"الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية: واقعه ومقترحات تطويره".

إعداد:

أ/ محمد فتحي عبد الرحمن أحمد(*)

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تعرف طبيعة الإشراف العلمي وأبعاده وأسسه النظرية والفكرية، ومن خلال المنهج الوصفي وإجراءاته تم رصد وتحليل واقع عملية الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية من منظور الدراسات السابقة في هذا المجال، وتحليل وثائقي للتشريعات واللوائح الداخلية المنظمة، ونتائج مقابلات شخصية مفتوحة/ غير مقننة تمت مع عينة من الطلاب الباحثين بمرحلتي الماجستير والدكتوراه من الهيئة المعاونة (مدرس مساعد، معيد) ومن خارجها بالدراسات العليا ببعض كليات التربية، وعلى ضوء الواقع توصل البحث إلى مجموعة من المقترحات لتطوير الإشراف العلمي بكليات التربية، من حيث معايير اختيار المشرفين وآليات وقواعد تشكيل لجان الإشراف العلمي بما يضمن حرية ورغبة الباحث في اختيار مشرفه والعكس، وتحديد أدوار ومسئوليات كلٍ من طرفي عملية الإشراف العلمي (الأستاذ المشرف/الطالب الباحث)، ووضع ضوابط وقواعد تنظم العلاقة الإشرافية بينهما، واقتراح بعض الأنشطة والبرامج التدريبية للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي.

(*) مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية – كلية التربية – جامعة المنيا.

مجلة البحث في التربية وعلم النفس
كلية التربية – جامعة المنيا

Abstract

Master's and Doctoral Dissertations Scientific Supervision at the Faculties of Education: Its Reality and Suggestions for its Development

Muhammad Fathi Abdel Rahman Ahmad)*(

The current research aimed to identify the nature of scientific supervision; its dimensions and its theoretical and intellectual foundations. Through the descriptive approach and its procedures, the scientific supervising process of the master's and doctoral dissertations at faculties of education has been monitored and analyzed from the perspective of previous studies in this field. A documentary analysis of the internal legislations and regulations, open non-rationalized interviews with a sample of graduate and doctoral students from the supporting body (Assistant Lecturers, Demonstrators) and others in postgraduate studies at some faculties of education have been carried out. In light of this, the research reached a number of suggestions to develop the system of supervision at faculties of education, in terms of criteria for the selection of supervisors and the mechanisms and rules of the formation of scientific supervision committees to ensure the freedom and willingness of the researcher to choose the supervisor and vice versa, and determine the roles and responsibilities of each of the parties to the scientific supervision this also controls the rules governing the supervisory relationship and propose some activities and training programs for the professional development of faculty members in the field of scientific supervision.

مقدمة :

يُعد البحث العلمي ركيزة من ركائز التقدم والتنمية الشاملة للمجتمعات والأمم، فتقدم تلك المجتمعات والدول مرهون بتقدم وجودة البحث العلمي فيها، ومدى توافر مستلزماته وإمكانات تطويره، والاهتمام بالباحثين على اختلاف مستوياتهم ودرجاتهم العلمية، والبحث العلمي بكليات التربية

) *(*An Assistant Lecturer at Faculty of Education, Minia University.*

ودراساتها العليا كأحد مجالات البحث العلمي له أهمية بالغة في تطوير النظام التعليمي من خلال ما ينتجه باحثيه من دراسات وأبحاث ورسائل علمية تتضمن معرفة تربوية نظرية وتطبيقه تسهم في حل مشكلات النظام التعليمي وتطوير ممارساته ، وخدمة المجتمع وتنميته والعمل على تقدمه ورفعته .

وتتوقف جودة الرسائل العلمية التربوية التي يُعدها الطلاب الباحثون بمرحلتي الماجستير والدكتوراه في كليات التربية بشكل كبير على مدى جودة العملية الإشرافية ، ومدى قيام المشرفين على هذه الرسائل العلمية بأدوارهم ومسئولياتهم في توجيه وإرشاد هؤلاء الطلاب ومساعدتهم في إنجاز تلك الرسائل على الوجه المأمول بشكل يجعلها مطابقة لمواصفات ومعايير العمل العلمي الرصين ذي الجودة العالية .

فالإشراف على الرسائل العلمية – الماجستير والدكتوراه- عن طريق تدريب الطلاب على مهارات البحث العلمي من أهم فعاليات تحقيق أهداف التعليم العالي- خاصة مستوى الدراسات العليا- وتحقيق أهداف المجتمع من خلال إعداد باحثين علميين مؤهلين للنهوض به ، وتحقيق أهدافه ، وقادرين على الإسهام الجاد في ميسرة البحث العلمي إنجازًا وعطاءً (علي خليل مصطفى ، ومحمود عوض الله سالم ، ١٩٩١ ، ص٢٠٩). فالإشراف العلمي يعد ركيزة أساسية لتقدم وازدهار البحث العلمي في جميع مجالاته ولا سيما البحث في مجال التربية .

وخبرات المشرفين لها دور مهم في إنجاز الرسائل العلمية ، فهي مكملة لمهارات الباحثين ، إذ أن المشرف هو الذي يوجه الباحث ، ويرسم الطريق الصحيح لمسار بحثه ، وإن كان من المسلم به- ويتفق الباحث مع ذلك- أن البحث من اختصاص الباحث ، وهو الذي يملك ناصيته ، ويدافع عنه أمام المشرف أولًا ، ثم أمام لجنة الامتحان والمناقشة ثانيًا ، إلا أن تكامل الأدوار واضح إلى مدى بعيد ، فالباحث بغير مشرف كالسفينة التائهة في عرض البحر ، تتلاطمها الأمواج يمنة ويسرة ، وخاصة في ظل تدفق المعلومات غير النهائي ، والذي يمثله هذا البحر متلاطم الأمواج (الطاهر عثمان علي ، وعبد الرحمن الخرساني ميرغني محمد ، ٢٠١١ ، ص١٥).

فدور عضو هيئة التدريس في عملية الإشراف العلمي / البحثي دور شديد الأهمية والتعقيد إذا تتوقف مسئولية إنجاز البحث – بشكل كبير- على عملية الإشراف ، كما أن جودة الإشراف البحثي تؤدي إلى جودة البحث العلمي الذي هو وظيفة أساسية للجامعة (هيثم محمد الطوخي) ، وفي ظل التطور المعرفي

المتلاحق، والأعداد المتزايدة لطلاب الدراسات العليا، والضغوط على المشرفين لإنتاج بحوث علمية عالية الجودة، وتخريج باحثين متميزين، أصبح الإشراف على الرسائل العلمية مهمة أكثر تعقيداً في هذا العصر(Lee, Anne, 2007, P.680-682)، ومن ثم فإنه يتعين على عضو هيئة التدريس المشرف أن يكون على وعي بأدواره ومهامه في عملية الإشراف العلمي، وكيفية التعامل مع الطلاب بطبائعهم المختلفة، كما يجب أن يكون على وعي بطبيعة عملية الإشراف البحثي وخصائصها، والقواعد التي تحكمها، والعوامل والمتغيرات المختلفة التي تؤثر فيها، ومن هنا تأتي أهمية التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي (هيثم محمد الطوخي، ٢٠١١، ص١٥٢)، حيث إن المشرف العلمي يُعد المسئول الأول عن تشكيل وتنمية عقلية الباحث ومهاراته وقدراته على التفكير الإبداعي والابتكاري والناقد في اختيار الموضوعات البحثية وطرائق معالجتها وتحليل نتائجها وتفسيرها ؛ للخروج بعمل علمي رصين ذي قيمة علمية تربوية نظرية وتطبيقية مضافة.

وعلى الرغم من أهمية عملية الإشراف على الرسائل العلمية، إلا أن هذا الموضوع لم ينل حقه من الاهتمام الكافي والدراسة العلمية التحليلية لجوانبه (نظريًا وميدانيًا)، في حين انصب اهتمام الباحثين في الغالب على تقييم أداء الأستاذ الجامعي في مجال التدريس والإنتاج البحثي(محمود خليل أبو دف، ٢٠٠٢، ص١٧-١٨)، حيث تقل – بل ربما تندر في حدود علم الباحث واطلاعه وما توافر لديه من دراسات وخاصة في البيئة المصرية- تلك الدراسات التي تقوم بتحليل عملية الإشراف وتوضيح جوانبها، والعوامل المؤثرة فيها، وتحديد أدوار المشرف ومسئولياته، ومهاراته في تخطيط عملية الإشراف (ناهيك عن تنفيذها وتقويمها)؛ مما يترتب عليه بعض الآثار السلبية على طرفي عملية الإشراف(الأستاذ المشرف والطالب الباحث)، فالمشرف حديث الخبرة بالمجال لا يكاد يجد ما يوجهه، فيقوم بمحاولات صائبة، وأحيانًا خائبة، ويظل الأمر متروكًا للمحاولة والخطأ، فتقل فاعلية الإشراف، ومن ثم فاعلية البحث أو الرسالة العلمية المنتجة، ويصبح بعض الطلاب الباحثين عرضة للفشل في دراساتهم، والوصول من خلالها إلى تعميمات خاطئة يظل الإشراف العلمي مسئولًا عنها بقدر ما(على خليل مصطفى، ومحمود عوض الله سالم، ١٩٩١، ص٢١١).

وعلى النقيض، في جامعات الدول المتقدمة يحظى الإشراف على الرسائل العلمية باهتمام كبير من قبل الباحثين كمجال وموضوع بحثي، وبأهمية بالغة من جانب إدارة تلك الجامعات والمسئولين عن

البحث العلمي كعملية محورية في منظومة إنتاج البحوث والرسائل العلمية، حيث تضع هذه الجامعات سياسات وقواعد واضحة ومحددة لممارسة عملية الإشراف العلمي "Supervision of Codes Practice"، ومعايير لاختيار المشرفين وآليات لتشكيل لجان الإشراف تضمن حرية الباحث ورغبته في اختيار مشرفه، وتحدد أدوار المشرف العلمي ومسئولياته وسلطاته، وتضع الضوابط والقواعد المنظمة للعلاقة الإشرافية بين الأستاذ المشرف والطالب الباحث، كما تقدم برامج ودورات تدريبية للتنمية المهنية في مجال الإشراف العلمي، إجبارية وشرطًا أساسيًا للتعيين في لجان الإشراف في بعض الجامعات، واختيارية في جامعات أخرى، كما تقوم هذه الجامعات بعقد ورش عمل، وإعداد وتوزيع أدلة إرشادية وكتيبات ومطويات ونشرات وتقارير سنوية ومجلات، وتصميم مواقع على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي تقدم معلومات عن نظام الإشراف العلمي، ودور ومسئوليات كل من المشرف والباحث في العملية الإشرافية، وتوضيح مهارات وأساليب الإشراف الحديثة، وكيفية تخطيط وتنفيذ العملية الإشرافية وتقويمها كنوع من التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي، وإرشادت للباحث؛ وذلك إيمانًا منها بأهمية الإشراف العلمي ودور المشرف في نجاح العملية البحثية على مستوى الدراسات العليا (وقع جامعة كمبردج، مانشتر، جنوب أستراليا، كولومبيا البريطانية، هونج كونج، ادنبره باسكتلندا).

ولعل غياب الإشراف العلمي الفعال على الباحثين ورسائلهم في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه، نتيجة غياب أو قصور معايير اختيار المشرفين وآليات تشكيل لجان الإشراف العلمي بما يضمن حرية ورغبة الباحث في اختيار مشرفه، وضعف فهم بعض أعضاء هيئة التدريس المشرفين - وخاصة المبتدئين وحديثي العهد والخبرة في مجال الإشراف - بطبيعة عملية الإشراف العلمي وأبعاده ومهاراته وأساليبه واتجاهاته الحديثة، وكيفية تخطيطه وتنفيذه وتقويمه، ومعرفة العوامل والمتغيرات المؤثرة فيه، وغياب التحديد الدقيق لأدوار المشرف والباحث ومسئوليات كل منهما في إنجاز الرسالة، وضعف الضوابط والقواعد المنظمة للعلاقة الإشرافية بين الأستاذ والباحث، وضعف الاهتمام بعملية التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي، كل ذلك ربما يمثل أسباب أساسية لتدني مستوى كثير من الرسائل العلمية وبعدها بدرجة كبيرة عن معايير جودة الرسالة العلمية، ناهيك عن معايير الجودة العالمية، وذلك دون إلقاء اللوم على المشرف وحده كطرف مسئول، ولكن ربما كان السبب في ذلك

الطرف الأصيل والرئيسي، صاحب الرسالة والمسئول الأول عنها وهو الباحث؛ نتيجة نقص مهاراته وقدراته النابع من ضعف معايير اختياره وعملية إعداده في مراحل التعليم المختلفة قبل الجامعي منها والجامعي، ويمتد ضعف هذ الإعداد حتى مرحلة الدراسات العليا.

وانطلاقًا مما سبق، وفي ضوء أهمية عملية الإشراف العلمي، وخطورة القصور في فهم طبيعتها وتخطيط وتنفيذ وتقويم ممارساتها، والمخاطر والآثار السلبية لذلك على الباحث والمشرف والبحث العلمي والمجتمع بأكمله، وفي ظل قلة الدراسات والكتابات المصرية في هذا المجال، يتجه البحث الحالي إلى دراسة عملية الإشراف العلمي تنظيراً لطبيعتها وأبعادها، وتحليلًا لواقعها بكليات التربية في مصر، ثم تقديم مقترحات لتطويرها.

مشكلة البحث وأسئلته:

على الرغم من أهمية الإشراف العلمي بكليات التربية ودوره المحوري في عملية إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى بعض أوجه قصور الإشراف على الرسائل العلمية في مرحلة الدراسات العليا بكليات التربية، حيث يتفق كل من: (سعيد مرسي، ٢٠١٥)[٣] سعيد محمود مرسى، ٢٠١٥- ص١٣٨]، و(مهني غنايم، ٢٠١٥)[٢] هنى غنايم، ٢٠١٥، ص١٦٥- ١٦٨]، على ضعف نظام الإشراف العلمي بكليات التربية، وقد أرجعا هذا القصور إلى: انشغال أعضاء هيئة التدريس المشرفين بمهام متعددة، وكثرة أعداد الطلاب وإهمالهم، فرض موضوعات بحثية بعينها على الباحثين، وفرض الآراء من قبل المشرفين، وعدم مناقشة الباحثين والاستماع إلى آرائهم.

كما كشفت دراسة (عبد الوهاب جودة، ٢٠٠٩) عدداً من المشكلات المتعلقة بالإشراف العلمي في مرحلة الدراسات العليا بالجامعات المصرية تحد من تحقيق أهدافه، سواء فيما يتصل بإخراج رسالة علمية تستوفي الشروط العلمية، أو باعتباره أحد مصادر تعلم الباحثين وصقل مهاراتهم في إعداد وتنفيذ البحث العلمي بتلك المرحلة، حيث تمثلت أهم المشكلات التي يعانيها نسق الإشراف العلمي في: نقص الكوادر الإشرافية من الأساتذة المتخصصين، ضعف تمكن بعض المشرفين من تخصص موضوع البحوث التي يشرفون عليها، قلة تفرغ المشرف العلمي لمهامه الإشرافية نتيجية عوامل متعددة، ندرة وجود خطة إشرافية بالأقسام الأكاديمية توضح وتحدد قواعد الإشراف العلمي على الرسائل العلمية، القصور في بعض جوانب

العلاقة الإشرافية بين الأستاذ والباحث، واستغلال بعض من الأساتذة المشرفين لمجهودات الباحثين (عبدالوهاب جودة، ٢٠٠٩، ص٢٥٧- ٢٥٩).

وقد توصلت دراسة (إيمان محمد، ٢٠١٥) إلى أن ضعف القدرات الإشرافية لدى المشرف العلمي بكليات التربية لها أثرها على ضعف تنمية مهارات البحث التربوي لطلبة الدراسات العليا، ووصول كثير من رسائل الماجستير والدكتوراه إلى مرحلة المناقشة وهي محملة بالعديد من الملاحظات التي ترهق المناقشين أثناء القراءة والمناقشة لتعديلها، وقد أرجعت ذلك إلى قصور التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي، ومن ثم أوصت بضرورة الاهتمام بتدريب المشرفين ومساعديهم من أجل تنمية قدراتهم البحثية والإشرافية، وذلك من خلال ورش العمل والدورات التدريبية(إيمان حمدى محمد، ٢٠١٥، ص٣٣٠، ٣٣٤).

وقد جاءت نتائج الدراسة السابقة متفقة مع ما توصلت إليه دراسة (جمال مصطفى، ٢٠٠٤) (جمال مصطفى محمد، ٢٠٠٤)، و(وفاء مرسي، ٢٠٠٧)(وفاء مرسى، ٢٠٠٧)، و(شادية عبد الحليم، وهيثم الطوخي، ٢٠٠٧)(شادية عبد الحليم، وهيثم الطوخى، ٢٠٠٧)، و(هيثم الطوخي، ٢٠١١)(هيثم الطوخى، ٢٠١١، ص١٥٣) من وجود قصور وضعف في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بصفة عامة وبكليات التربية بصفة خاصة في مجال الإشراف العلمي، وعلى الرغم من وجود مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ضمن مشروعات الخطة الإستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي في مصر؛ بهدف التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والمعاهد العليا، وعلى الرغم من أن المشروع يتضمن مجالًا للبحث العلمي إلا أن هذا المجال جاء خاليًا من برنامج لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي. ولعل هذا ما تؤكده النظرة الفاحصة لما تقدمه مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، حيث يغيب عنها برنامج لتنمية وصقل مهارات أعضاء هيئة التدريس – لاسيما الجدد والمبتدئين من المدرسين- في مجال الإشراف العلمي.

ومن خلال تحليل الباحث للمواد المنظمة للإشراف العلمي إداريًا وفنيًا وماليًا وهي المواد رقم (٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ٢٩٣) بقانون تنظيم الجامعات المصرية (٤٩) لسنة ١٩٧٢م ولائحته التنفيذية وفقًا لآخر التعديلات، يتضح ضعف التشريعات المنظمة لعملية الإشراف العلمي بالجامعات المصرية وكلياتها،

حيث لا يوجد نص في هذه المواد على معايير اختيار وتشكيل لجان الإشراف على الرسائل العلمية، أو مراعاة رغبة الباحثين عند تعيين المشرفين على إعداد رسائلهم العلمية، أو تحديد واضح لأدوار ومسئوليات المشرف، وغياب القواعد والضوابط التي تنظم العلاقة الإشرافية بين الأستاذ المشرف والباحث الطالب، وعدم اشتراط حصول المشرفين الجدد على دورات في التنمية المهنية في مجال الإشراف العلمي قبل تعيينهم مشرفين على الرسائل العلمية "أسوة بالجامعات المتقدمة"، بالإضافة إلى ضآلة المخصصات المالية مقابل الجهد والوقت المبذول من قبل المشرف في عملية الإشراف العلمي حيث تنص المادة (٢٩٣) على مكافأة مقدارها (٤٠٠) جنيه للمشرف على رسالة ماجستير، (١٠٠٠) جنيه للمشرف على رسالة الدكتوراه(وزارة التعليم العالى، ٢٠٠٦، ص٧٤، ١٢٠). وربما ترك القانون هذه الأمور للوائح الدراسات العليا بالجامعات والكليات، إلا أنه غاب عن معظم هذه اللوائح الداخلية أيضًا – ومنها اللوائح الداخلية للدراسات العليا بكثير من كليات التربية- تنظيم مثل هذه الأمور.

ومن خلال عمل الباحث كمدرس مساعد بكلية التربية جامعة المنيا، وقربه من العملية البحثية والإشرافية على الطلاب الباحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه من أعضاء الهيئة المعاونة ومن خارجها، وتجربته الشخصية كباحث في مرحلة الماجستير والدكتوراه والتي يُضاف إليها تجارب الزملاء الذين يتواصل معهم الباحث(من الهيئة المعاونة ومن خارجها) من مختلف التخصصات التربوية بالكلية وكليات تربية أخرى ومعايشتها، ومن خلال مقابلات شخصية غير مقننة/ مفتوحة مع عينة من الطلاب الباحثين بمرحلتي الماجستير والدكتوره من أعضاء الهيئة المعاونة ومن خارجها، ظهر للباحث وجود كثير من أوجه القصور والضعف في نظام الإشراف العلمي على إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه لهؤلاء الطلاب، تحول دون إخراجها على الوجه المطلوب من مواصفات واشتراطات العمل العلمي الرصين، وسوف يعرض الباحث إجراءات ونتائج هذه المقابلات بشيءٍ من التفصيل عند عرض الواقع الميداني لعملية الإشراف العلمي بكليات التربية.

مما سبق، يتضح أن عملية الإشراف العلمي على الرسائل العلمية (ماجستير، ودكتوراه) بكليات التربية تواجه كثيراً من المشكلات وأوجه الضعف والقصور على مستوى معايير اختيار المشرفين، وتحديد

مسئوليات المشرف وأدواره، وطرق تشكيل لجان الإشراف على الرسائل العلمية، والتشريعات واللوائح المنظمة لتعيينها وعملها ومكافآتها، والعلاقة الإشرافية بين المشرف والطالب الباحث، التنمية المهنية في مجال الإشراف العلمي، ومن ثَمّ تتبلور مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

كيف يمكن تطوير الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

١- ما طبيعة الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه؟

٢- ما واقع الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في مصر؟

٣- ما مقترحات تطوير الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في مصر؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلي تطوير عملية الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في مصر، وذلك من خلال:

١- تعرف طبيعة الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه والأسس الفكرية والنظرية لأبعاده.

٢- رصد وتحليل واقع الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في مصر.

٣- تقديم مقترحات لتطوير الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في مصر.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي وموضوعه في النقاط الآتية:

١- أهمية عملية الإشراف في إعداد الباحثين وتنمية مهاراتهم وقدراته البحثية، وزيادة فاعلية البحث العلمي وتحسين جودة الرسائل العلمية.

٢- إلقاء الضوء على الأسس النظرية والفكرية لطبيعة الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه وأبعاده.

٣- إثراء المكتبة التربوية والأدبيات والدراسات في مجال البحث العلمي والتربوي بإطار نظري حول طبيعة عملية الإشراف العلمي وأبعادها، مما قد يسهم في سد الفجوة والنقص في الأبحاث والدراسات المصرية بهذا المجال والموضوع البحثي المهم.

٤- تقديم وصفاً شاملاً لمعايير اختيار المشرفين ، وأدوار ومسئوليات المشرف والباحث، وضوابط وقواعد العلاقة الإشرافية، وبرامج وأنشطة مقترحة للتنمية المهنية في مجال الإشراف العلمي، وإمداد المسئولين عن البحث العلمي بالدراسات العليا في كليات التربية المصرية بهذا الوصف.

٥- رصد وتحليل واقع عملية الإشراف العلمي على الرسائل العلمية بكليات التربية، والكشف عن العقبات والصعوبات والمشكلات والعوامل المؤثرة في عملية الإشراف وتحد من فاعلية دور المشرف على الرسائل العلمية، توجيه نظر المسئولين إليها لاتخاذ إجراءات تصحيحية حيالها.

٦- تقديم مقترحات لتطوير عملية الإشراف العلمي على الرسائل العلمية بكليات التربية.

٧- يمكن أن يفتح هذا البحث المجال أمام باحثين آخرين لإجراء مزيدٍ من الدراسات والبحوث حول طبيعة الإشراف العلمي والاتجاهات الحديثة في تطويره، مما قد يسهم في سد الفجوة وقلة الدراسات المصرية والعربية في هذا المجال.

مصطلحات البحث:

يتناول البحث المصطلحات الآتية (تطوير- الإشراف العلمي) ويمكن توضيح هذه المصطلحات وإزالة الغموض عنها علي النحو الآتي:

- التطوير:

التطوير في اللغة العربية: من (تطور) بمعنى تحول من طورٍ إلى طور، والتطوير مصدر من الفعل طَوّرَ، أي نقله من هيئة إلى هيئة ومن حاله إلى حالة، والتطور: هو التغيير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، ويطلق أيضا على التغيير التدريجي الذي يحدث في المجتمع أو العلاقات أو النظم السائدة فيه(مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٩٦)، وفي الإنجليزية: يعرف قاموس التربية(*Dictionary of Education, 1993*) التطوير: بأنه نمو أو تغيير في بنية أو وظيفة أو تنظيم ما(Carter, G., 1993, P.175). وأما في الاصطلاح فقد عرّف(مجدي عزيز،٢٠٠٠) التطوير بأنه: تخطيط يستهدف إحراز تغييرات في الشيء المستهدف وتقدير المدى الذي حدثت به هذه التغييرات(مجدى عزيز إبراهيم، ٢٠٠٠، ص٩٥١)، وعرفه (محمد الكسباني،٢٠٠٣) بأنه: التحسين وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر فعالية وكفاءة(محمد السيد الكسباني، ٢٠٠٣، ص٣٨)

ويعرف البحث الحالي التطوير إجرائياً: بأنه علمية تحسين عملية الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية، من خلال إحداث تغييرات في معايير اختيار المشرفين وتشكيل لجان الإشراف العلمي على الرسائل بما يضمن حرية ورغبة الباحث في اختيار مشرفه والعكس، وتحديد مسئوليات وأدوار المشرفين والباحثين، ووضع ضوابط وقواعد للعلاقة الإشرافية بين الأستاذ المشرف والطالب الباحث، وزيادة المقابل المالي نظير الإشراف العلمي على الرسائل؛ من أجل إخراج رسائل علمية ذات جودة عالية وأكثر فعالية وكفاءة في تحقيق أهداف البحث العلمي التربوي.

- الإشراف العلمي:

من الناحية اللغوية في معظم معاجم اللغة العربية "الإشراف" اسم ومصدر من الفعل أَشْرَفَ، يُشْرِف، فهو مُشْرِف، بمعنى الاطلاع والتعهد والولاية، فيقال أشرف عليه أي: اطلع عليه من فوق وتولاه وتعهده، وأشرف على الأمر اطلع به(مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٤١) .

أما صطلاحًا فيعرفه (محمود أبو دف، ٢٠٠٢) بأنه: العملية التي يقوم بموجبها الأستاذ الجامعي بتوجيه وإرشاد الطالب الباحث في موضوع بحثه بناءً على تكليف من القسم المختص للحصول على الدرجة العلمية (الماجستير أو الدكتوراه)، وتبدأ من بداية التكليف وتنتهي بانتهاء الطالب من إعداد رسالته وتجهيزها للمناقشة(محمود خليل أبو دف، ٢٠٠٢، ص٢٠).

كما يعرف بأنه: توجيه أستاذ متخصص لطالب البحث إلى المنهج العلمي في دراسة موضوع ما، وكيفية عرض قضاياه، ومناقشتها، واستخلاص النتائج، وفق المعايير العلمية المقررة(داود عبد القادر ايليغا، د.ت، ص١).

ويعرفه (علي مصطفى، ومحمود سالم، ١٩٩١) بأنه تلك العملية التي يقوم بموجبها أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أو أحد أصحاب الخبرة من خارج الجامعة بتوجيه وإرشاد الطالب الباحث إسناداً من القسم المختص بالجامعة في موضوع بحثه للحصول على الدرجة العلمية الجامعية(الماجستير أو الدكتوراه)، فهي عملية لها أركان: الطالب الباحث، المشرف، موضوع البحث(على خليل مصطفى، ومحمود عوض الله سالم، ١٩٩١، ص٢١٢) .

ويتبنى البحث التعريف السابق كتعريف إجرائي، مضيفًا إليه " وذلك في ضوء علاقة إشرافية منضبطة بأخلاقيات البحث العلمي والمحددات القانونية للجامعة أو الكلية قائمة على الاحترام والمتبادل،

ويحيطها مناخ وجو مناسب من العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الباحث والمشرف؛ مما يدفع الباحث لإنجاز رسالته على الوجه المأمول وفي ضوء المعايير العلمية للبحث العلمي التربوي.

حدود البحث:

يتحدد البحث بالحدود الآتية:

أ- حدود موضوعية: اقتصر البحث الحالي على تقديم إطار نظري يتضمن طبيعة الإشراف العلمي وأسسه النظرية والفكرية من حيث: مفهومه، خصائصه، أهدافه وأهميته، مواصفات ومقومات المشرف العلمي، ومعايير جودة اختياره، وأدواره ومسئولياته، وأنماط وأساليب الإشراف العلمي، مع رصد وتحليل لواقع عملية الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية، ثم تقديم مجموعة من المقترحات لتطوير عملية الإشراف العلمي على الرسائل العلمية بكليات التربية في مصر.

ب- حدود زمنية: تم إجراء مقابلات شخصية مفتوحة/ غير مقننة كجانب ميداني مع عينة من باحثي الماجستير والداكتوراه من المعينين (معيد، مدرس مساعد)، وطلاب الدراسات العليا الباحثين من خارج الهيئة المعاونة ببعض كليات التربية، وذلك خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٧م؛ لتعرف الواقع الفعلي لعملية الإشراف العلمي على هؤلاء الباحثين، ومردوده في تحسن مستوى رسائلهم العلمية (الماجستير والدكتوراه)، ومن أجل تعضيد مشكلة البحث، وإثراء المحور الخاص برصد وتحليل واقع هذه العلمية البحثية المهمة داخل منظومة البحث العلمي على مستوى الدراسات العليا.

ج- حدود بشرية ومكانية: اقتصر البحث على عينة من أعضاء الهيئة المعاونة (مدرس مساعد، معيد) وباحثي الماجستير والدكتوراه من طلاب الدراسات من خارج الهيئة المعاونة بكليات التربية (المنيا، بني سويف، أسيوط، سوهاج، حلوان، الزقازيق) بلغ قوامها (١٠٦) باحثًا.

منهج البحث وخطواته:

استدعت طبيعة البحث ومشكلته وأهدافه استخدام المنهج الوصفي؛ حيث يُمثل هذا المنهج طريقة يُعتمد عليها في الحصول علي معلومات دقيقة تصور الواقع وتسهم في تحليل ظواهره، فهو منهج يركز علي ما هو كائن وما ينبغي أن يكون إزاء ظاهرة من الظواهر التربوية بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين الظواهر الأخرى بما في ذلك عمليات التفسير والتحليل سعياً إلي

تعميمات ذات معنى(ديوبولدب. فان دالين، ٢٠٠٧، ص٢٤٥) ، كما أنه طريقة علمية مُنظمة في دراسة الظاهرة بما يحقق أهداف الدراسة ، فهو ليس مجرد وصف عشوائي للظاهرة محل الدراسة ، بل هو تفسير لهذه الظاهرة في وضعها الراهن ، وفي ضوء القوانين التي تُمكن من التنبؤ بها ، ومحاولة البحث عن أسبابها الحقيقية(عبدالغنى عبود، وآخرون، ٢٠٠٥، ص٩٠- ٩١)؛ ولذلك أمكن استخدامه في هذا البحث لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بطبيعة عملية الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية وواقعه من الدراسات السابقة ، والوثائق الرسمية وتفسيرها وتحليلها ؛ لفهم طبيعة هذه العملية ورصد وتحليل واقعها ؛ بغية الخروج بمقترحات مناسبة لتطويرها .

دراسات سابقة :

حظي البحث العلمي ومنه البحث في مجال التربية كموضوع ومجال بحثي باهتمام كبير في مصر والوطن العربي ؛ إيمانًا بأهميته ودوره في تطوير وتنمية المجتمع وإصلاح نظامه التعليمي- الذي إذا صَلُح صَلُح المجتمع كله- ، ومن ثم زخرت المكتبة التربوية وأدبيات التربية بكثير من البحوث والدراسات في هذا المجال ، إلا أن موضوع الإشراف العلمي على الطلاب الباحثين بمرحلتي الماجستير والدكتوراه بكليات التربية ورسائلهم العلمية لم يحظ باهتمام وافر على مستوى الدراسات العربية وخاصة في مصر – في حدود اطلاع الباحث- وإن كان الموضوع متناول كمحور في الدراسات الخاصة بمجال البحث العلمي والتربوي بصفة عامة ؛ إلا إن إفراد بحوث ودراسات لمثل هذا الموضوع والمجال المهم لم يكن بالقدر الكافي ، أما على المستوى الأجنبي فقد حظي موضوع الإشراف العلمي باهتمام كبير من قبل الباحثين والجامعات والكليات ، إيمانًا منها بدوره في تجويد وتحسين الرسائل العلمية وتنمية مهارات الطلاب الباحثين وأخلاقياتهم البحثية وممارساتهم في جميع جوانب عملية البحث ، ويعرض البحث فيما يلي بعض ما توفر لديه من دراسات مرتبطة بموضوع البحث ارتباطًا مباشراً ، ومصنفة إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية ، ومرتبة زمنيًا في كل محور من الأقدم إلى الأحدث مع مراعاة الترتيب الهجائي عند تزامن بعضها داخل المحور، وذلك على النحو الآتي :

أولاً: دراسات عربية :

(١) **دراسة محمود خليل أبو دف** (٢٠٠٢)(محمود خليل أبو دف، ٢٠٠٢، ص١٥- ٥٤) : هدفت إلى تعرف مستوى أداء

الأستاذ الجامعي في مجال الإشراف على الرسائل العلمية، واقتصرت الدراسة على طلبة الدراسات العليا في مرحلة الماجستير بكليتي التربية في الجامعة الإسلامية وجامعة الأقصى بغزة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة لتقييم أداء الأستاذ في ثلاثة مجالات (المجال الإنساني، المجال المعرفي والفني، والمجال الأخلاقي)، وتوصلت إلى أن الإشراف العلمي يحتاج إلى جهد ووقت كاف، ومتابعة فنية وإدارية، وأن الإشراف الفعال يتطلب أساتذة يتمتعون بكفايات وقدرات عالية، إضافة إلى تقليص الأعباء التدريسية الموكلة للأساتذة المشرفين.

(٢) دراسة هالة مختار الوحش (٢٠٠٨) (هالة مختار الوحش، ٢٠٠٨، ص٢٦٧- ٣٠٩) : هدفت إلى تعرف مشكلات الإشراف العلمي على الرسائل الجامعية من وجهة نظر الباحثات، والكشف عن المعايير التي ينبغي مراعاتها عند اختيار المشرفين، واستخدمت المنهج الوصفي معتمدة على الاستبانة التي طُبقت على عينة من الباحثات في كليتي الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر وكلية البنات (للآداب والعلوم والتربية) جامعة عين شمس بلغ قوامها (٨٠) باحثة، وتوصلت إلى مجموعة من المشكلات الخاصة بالإشراف العلمي في مجالات : اختيار المشرف، مدى استفادة الباحثات من مشرفيهن، وعلاقة المشرف بالباحثات، وتعدد المشرفين، ومسئوليات وأدوار المشرف.

(٣) دراسة عبد الكريم حسان أسعد (٢٠١٠) (عبدالكريم حسان قائد أسعد، ٢٠١٠، ص٤- ٥٨) : هدفت إلى تحليل طبيعة عملية الإشراف البحثي بأبعادها كافة، واستقصاء توقعات الدور بطريقة تبادلية بين كل من الباحث والمشرف في كلية التربية جامعة تعز، ومقارنة هذه التوقعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في بعده التحليلي، وتوصلت إلى قائمة نهائية لأدوار طرفي عملية الإشراف العلمي (الباحث/ المشرف) في كلية التربية جامعة تعز.

(٤) دراسة هيثم الطوخي (٢٠١١) (هيثم محمد الطوخي، ٢٠١١، ص١٥١- ١٨٠) : هدفت إلى تعرف ماهية الإشراف البحثي (العلمي)، والأبعاد المختلفة لدور المشرف، وعرض أهم الخبرات الأجنبية في مجال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف البحثي، والوقوف على الاحتياجات التدريبية في هذا المجال، واستخدمت المنهج الوصفي معتمدة على استبانة لتحديد الاحتياجات التدريبية والأنشطة المقترحة للتنمية المهنية في مجال الإشراف البحثي، طُبقت على عينة قوامها (٣٤) عضو

هيئة تدريس بجامعة القاهرة، وتوصلت الدراسة إلى تحديد الاحتياجات التدريبية المهمة لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف البحثي، وأهمها: المعرفة الكافية باللوائح والقوانين التي تحكم عملية الإشراف البحثي، تفهم طبيعة الإشراف البحثي، تعرف أخلاقيات الإشراف البحثي.

(٥) دراسة محمد شريف بكور (٢٠١٢)(محمد شريف بكور، ٢٠١٢): هدفت إلى تعرّف واقع الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات العلوم الإنسانية في جامعة دمشق من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية وطلاب الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه)، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة على استبانة تم تطبيقها على عينة من طلاب الماجستير والدكتوراه بلغ قوامها (٢٠٥) طالباً وطالبة، وعينة من أعضاء هيئة التدريس المشرفين بلغ قوامها (٥٥) عضواً، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن وجهة نظر طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس نحو واقع الإشراف العلمي بكليات العلوم الإنسانية في جامعة دمشق كانت بدرجة متوسطة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع الإشراف العلمي للعينتين.

(٦) دراسة خديجة محمد سعيد (٢٠١٤)(خديجة محمد سعيد، ٢٠١٤) : هدفت إلى تعرّف واقع الإشراف العلمي على الأبحاث التربوية بكلية التربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة، من خلال تعرف واقع البعد المعرفي والإداري والإنساني في عملية الإشراف العلمي على طالبات الدراسات العليا، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة الاستبانة كأداة بحث، وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن المشرفين على الطالبات بهذه الكلية في حاجة إلى زيادة الاهتمام بالبعد المعرفي في مواضيع الإشراف العلمي، وأن البعد الإداري للمشرفين العلميين على الطالبات مناسباً نوعاً ما، أما البعد الإنساني في عملية الإشراف العلمي من وجهة نظر الطالبات عينة الدراسة متدنٍ بدرجة كبيرة، وأن (٥٠٪) منهن يعانين من إخفاق المشرفين في الاهتمام بالعلاقات الإنسانية.

(٧) دراسة محمد إبراهيم سليمان (٢٠١٤)(محمد إبراهيم سليمان، ٢٠١٤، ص١٢٩- ١٧٢) : هدفت إلى تعرف مدى التزام كليات التربية في جامعات قطاع غزة بأنظمة الدراسات العليا ولوائحها في اختيار المشرفين والمناقشين للرسائل العلمية، ومعرفة آراء المشرفين والمناقشين في ذلك، واستخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة، وتوصلت إلى أن مدى الالتزام من قبل تلك الكليات بمعايير أنظمة

الدراسات العليا في اختيار المشرفين والمناقشين وتشكيل لجانها جاء في المرتبة الأولى، ثم مجال تخصص المشرف ومؤهلاته، ثم دور الدراسات العليا في الإشراف على الرسائل، وانتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها: ضرورة الالتزام بأنظمة الدراسات العليا في تشكيل لجان الإشراف والمناقشة والحكم، تفعيل دور مجالس الكليات والأقسام في عملية اختيار المشرفين والمناقشين، ومراجعة لوائح الدراسات العليا وتقويمها بشكل مستمر في ضوء معايير الجودة عالميًا وعربيًا.

(٨) دراسة عبد بن فالح السكران (٢٠١٦) (عبد الله بن فالح السكران، ٢٠١٦، ص١٥- ٧٦): هدفت إلى تعرّف واقع الإشراف العلمي على الرسائل العلمية والبحوث التكميلية لطلاب وطالبات الدراسات العليا بأقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والكشف عن العقبات التي تحد من دور المشرف العلمي، والتوصل إلى رؤية لتطوير لدور المشرف العلمي على الرسائل العلمية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة الاستبانة كأداة بحث؛ لتعرف واقع البعد المعرفي والإداري والإنساني في عملية الإشراف العلمي، وتوصلت إلى أن المشرف يقوم بدوره في عملية الإشراف بدرجة ضعيفة في الجانب الأكاديمي والإداري، بينما يقوم بدوره الإنساني بدرجة متوسطة، وأن هناك عقبات تحد من دور المشرف، منها: كثرة الأعباء المكلف بها المشرف، قلة خبرة المشرف، ضعف التزام المشرف بالساعات المكتبية المخصصة للطلاب.

(٩) دراسة خطيب زوليخة، وسواغ مختارية (٢٠١٧) (خطيب زوليخة، سواغ مختارية، ٢٠١٧، ص٢٥٧- ٢٦٦): هدفت إلى معرفة وجود فروق بين آراء الطلبة وآراء هيئة الإشراف فيما يخص مدى توافر معايير الجودة العامة في عملية الإشراف على الرسائل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستبانة مكونة من (٣٠) سؤالًا موزعة على ثلاثة معايير (المعيار الإنساني، المعيار التنظيمي، المعيار العلمي)، طُبقت على عينة من طلاب قسم علم النفس وعلوم التربية بجامعة وهران بالجزائر، وتوصلت نتائجها إلى وجود فروق بين آراء هيئة الإشراف والطلاب في مدى توافر المعيار التنظيمي لعملية الإشراف، وعدم وجود فروق بين أفراد العينتين في المعيار العلمي والإنساني.

ثانيًا: دراسات أجنبية:

(١) دراسة بيرسون وبرو: (Pearson & Brew, 2002) (Pearson, Brew, 2002, P.135-150):

هدفت تعرف ما يقوم به المشرف وأدائه ، اعتماداً على فهم طبيعة تدريبه وتنميته المهنية في مجال الإشراف البحثي، وتعرف العلميات والأنشطة التدريبية اللازمة لتفعيل عملية الإشراف، وقدمت الدراسة ملخصًا يمكن أن يشكل برنامجًا مرنًا في التنمية المهنية، ويتضمن أدوار الإشراف العلمي التي تجعل المشرف معلمًا ومرشداً ، وأن الهدف من عملية الإشراف هو تكوين باحث محترف مستقل في مجال بحثه مستقبلًا ، وأوصت الدراسة بضرورة أن يعمل المشرفون على تنمية ذاتهم مهنيًا وزيادة حصيلتهم، وقدراتهم ومهاراتهم على تبني نماذج وأساليب إشرافية متنوعة تناسب طبائع طلابهم المختلفة ؛ حيث إن تبني نموذج وأسلوب إشرافي واحد لم يعد مقبولًا ، وذلك ليكونوا معلمين وقادة لطلابهم في رسائلهم العلمية، وضرورة تعلم المشرف من خلال الوعي الذاتي بممارساته ، ومن ثم فهو يحتاج إلى تنمية مهنية في مجال الإشراف العلمي على مستوى النواحي البحثية، والممارسات والمهارات الإشرافية والقيادية.

(٢) <u>دراسة فرناندو</u> (Fernando, 2004)(Fernando, 2004, P.4369):

هدفت إلى تعرف العلاقة بين الأسلوب الإشرافي الذي يتبعه المشرف ومستوى رضا الطلاب عن عملية الإشراف، واستخدمت الدراسة قائمة بالأساليب الإشرافية، ومقياس الرضا عن الإشراف، وقائمة تقدير الذات، وطُبقت الأدوات على عينة من طلاب الماجستير في الإرشاد النفسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائيًا بين طبيعة الأسلوب الإشرافي ومستوى رضا الطلاب عن العملية الإشرافية، وكانت أكثر الأساليب المُرضية من وجهة نظر الطلاب : أسلوب العلاقات التبادلية الحساسة، الأسلوب الجذاب، والأسلوب الموجه نحو المهمة البحثية.

(٣) <u>دراسة سكيرت وروتش</u> (Skeritte& Roche, 2004)(Skeritte, Roche, 2004, P.82-93):

هدفت إلى تعرف طرائق التقويم الذاتي التي يستخدمها المشرفون لتقويم أدائهم، وتخطيط نموهم المهني، واستخدمت أسلوب دراسة الحالة (Case Study)، واستبيان طُبِق على عينة من الطلاب بجامعة أستراليا ممن بحثوا تحت إشراف نفس المشرف في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وتوصلت إلى أن أهم مؤشرات الإشراف الفعال : السمعة الجيدة للمشرف في مجال الإشراف والبحث، وقدرته على تنمية علاقة إشرافية إيجابية مع طلابه الباحثين من خلال الوفاء بأدواره والتزاماته معهم ومن أهمها الالتزام بمواعيد اللقاءات الإشرافية المستمرة والدورية.

(٤) **دراسة أرمسترونج** (Armstrong, 2005) (Armstrong, 2005, P.566-610) :

هدفت تعرف أثر الأسلوب المعرفي للمشرف في جودة الإشراف العلمي على الطلاب في بحوث الإدارة التربوية، وشارك في الدراسة مجموعة من الطلاب والمشرفين بلغ عددهم (١١٨) طالبًا ومشرفًا من الكلية الجامعية في بريطانيا، طُبِق عليهم مقياس العبء المعرفي لسراستون (Tharston)، لقياس اتجاهاتهم ومعرفة آرائهم ووجهات نظرهم حول جودة الإشراف من خلال الأسلوب المعرفي، وتوصلت الدراسة أن جودة الإشراف تزداد بشكل واضح إذا كان المشرف أكثر تحليلًا في أسلوبه المعرفي، وأن الطلاب الذين كان مشرفوهم كذلك كانوا أكثر تقدمًا في أبحاثهم، وأن جودة الإشراف والرضا عنه تتزايد مع تحسين العلاقة الإشرافية بين المشرف والطالب، وأن معدلات القصور الواضح في الرسائل العلمية ترجع بشكل جزئي إلى عدم رضا الطلاب عن عملية الإشراف وأسلوبها، وضعف العلاقة الإشرافية.

(٥) **دراسة جور** (Gurr, G, 2007) (Gurr, 2007, P.81-90) :

هدفت إلى وضع نموذج للعلاقة الإشرافية بين المشرف والباحث، وتحسينها من خلال توزيع الأدوار والمسئوليات بينهما، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبيان على عينة عشوائية من الطلاب والطلبات في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، لمعرفة أسس وطبيعة الإشراف والعلاقة الإشرافية من وجهة نظرهم، وتوصلت الدراسة إلى أن (٣١٪) من مشكلات الإشراف العلمي تتعلق بالعلاقة الإشرافية بين المشرف والطالب الباحث، وأن أكثر هذه المشكلات شيوعًا عدم التزام المشرفين بمواعيد اللقاءات الإشرافية مع الباحثين.

(٦) **دراسة ستيفن** (*Stephen, 2008*) (Stephen, 2008, P.333-346) :

هدفت هذه الدراسة إلى وصف تطبيق مبدأين من مبادئ جودة الخدمة في الإشراف البحثي على طلاب الدراسات العليا من أجل تحسين عملية الإشراف، ومدى استخدام المشرفين لممارسات التسويق والإشراف من أجل تحسين جودة ناتج الإشراف المقدم لطالب الدراسات العليا، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت لعدة نتائج أهمها : أن أدبيات خدمة التسويق والإشراف يمكن أن يكون لها دور في عملية تصميم وتوجيه الإشراف البحثي من خلال توضيح أدوار كل من الباحث والمشرف، ووضع مقاييس واستخدام إطارات عمل لضمان الجودة في عملية الإشراف البحثي.

(٧) **دراسة كيلي** (Kiley, 2011) (Kiley, 2011, P.585-599):

هدفت الدراسة إلى مناقشة بعض الوسائل والأنشطة المقترحة للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي، وضرورة وضع مهام يومية للمشرفين على الرسائل العلمية في مجال العلوم الاجتماعية، وضرورة صبغ عملية الإشراف العلمي بالطابع المهني عن طريق تحديد الممارسات والأدوار التي ينبغي أن يقوم بها المشرفون على الرسائل العلمية ونقل هذه الممارسات إلى المشرفين الجدد والمبتدئين، وقدمت الدراسة عدداً من الأنشطة والبرامج التدريبية والتأهلية في مجال التنمية المهنية للمشرفين ومن أمثلتها حضور ورش عمل في مجال الإشراف، وجلسات ولقاءات ومحاضرات، الندوات والمؤتمرات وغيرها)، مع اشتراط حضور أعضاء هيئة التدريس لمثل هذه البرامج والأنشطة كشرط أساسي لتعينهم في الإشراف على الرسائل العلمية.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

وباستقراء ما تم عرضه من دراسات سابقة عربية وأجنبية يمكن استخلاص ورصد بعض الملاحظات:

- **هناك اهتمام كبير من قبل الدراسات الأجنبية بموضوع الإشراف العلمي أو البحثي على مختلف مسمياته في هذه الدراسات، وأهم النقاط التي تناولتها هذه الدراسات، هي: التنمية المهنية في مجال الإشراف البحثي وأثرها على العلاقة الإشرافية مع الاهتمام بدراسة هذه العلاقة والعوامل المؤثرة فيها من جودة الأساليب والنماذج الإشرافية المتبعة من قبل المشرفين وضرورة تنوعيها، والاهتمام بقياس رضا الباحثين عن تلك العلاقة الإشرافية وعن الأساليب والنماذج الإشرافية التي تجعل تلك العلاقة إيجابية ومريحة، أما الدراسات العربية فركزت على دراسة طبيعة العملية الإشرافية وأبعادها ومدى فهم أعضاء هيئة التدريس لها، وتقييم أدائهم الإشرافي من وجهة نظر طلابهم، وتعرف واقع ومشكلات الإشراف العلمي، ومدى الالتزام باللوائح في عملية اختيار المشرفين، وتحليل توقعات الدور بين المشرف والطالب.**
- **قلة عدد الدراسات المصرية- خاصة الحديثة- التي تناولت الإشراف العلمي طبيعته وواقعه ومقترحات تطويره كمجال بحثي باستثناء دراسة (هالة مختار الوحش، ٢٠٠٨)، ودراسة (هيثم الطوخي، ٢٠١١) التي هدفت إلى وضع تصور مقترح للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال**

الإشراف البحثي، ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الدراسات المصرية الأخرى في هذا المجال هي تمثل الكتابات الأولى في هذا الموضوع بشكل مستقل، وقد لجأ الباحث إلى بعضها في الإطار النظري، بالإضافة لتناول دراسات وكتابات أخرى لهذا الموضوع في معرِض حديثها عن البحث العلمي أو التربوي، إلا أنه (في حدود علم الباحث واطلاعه)يمكن القول بقلة – أو ندرة- الدراسات المصرية في هذا المجال والعملية البحثية المهمة، وأن الاهتمام بدراسة موضوع الإشراف العلمي بالجامعات المصرية لم يرق إلى الدرجة التي تتناسب مع أهمية هذا الموضوع.

- يتشابه البحث الحالي مع بعض الدراسات السابقة في مجال البحث وموضوعه وربما في كثير من محاور إطارها النظري، إلا أنه يختلف في هدفه ؛ حيث يسعى لتحليل واقع الإشراف العلمي بكليات التربية نظريًا ووثائقيًا وميدانيًا، والتوصل لتطويره من خلال مجموعة من المقترحات في مجال اختيار وتعيين لجان الإشراف، وتحديد مسئوليات وأداور المشرف والطالب في العملية الإشرافية، وضع ضوابط للعلاقية الإشرافية بين طرفي عملية الإشراف، وتقديم مقترحات للتنمية المهنية في مجال الإشراف العلمي.
- هناك معالم مشتركة بين البحث الحالي والدراسات السابقة في منهجية المعالجة "المنهج الوصفي" وخطواته وإجراءاته، بينما يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في حدوده المكانية والزمنية، واستخدمه المقابلات الشخصية غير المقننة كأداة بحثية وتحليل محتوى نتائجها، والتحليل الوثائقي لمواد قانون تنظيم الجامعات المنظمة لعملية الإشراف العلمي، وفحص ومطالعة بعض اللوائح الداخلية للدراسات العليا ببعض كليات التربية فيما يخص تنظيم عملية الإشراف العلمي.
- كان للاطلاع على الدراسات السابقة فائدة وجدوى كبيرة في تكوين تصور لأبعاد البحث الحالي ومحاوره مغايراً بعض الشيء لما جاء في تلك الدراسات، وتحديد مشكلة البحث وحدوده، ومنهجيته وخطواته المناسبه، وتكوين الإطار النظري، وتحليل واقع عملية الإشراف العلمي، وبلورة بعض من مقترحات التطوير.

خطوات السير في البحث (تخطيط بنية البحث ومحاوره) :

يسير البحث وفق خطوات مثلت بنية البحث ومحاوره، وذلك كما يلي :

- <u>الخطوة الأولى</u> : بناء الإطار العام للبحث(المقدمة، مشكلة البحث وأسئلته، أهدافه، أهميته،

مصطلحاته، حدوده، منهجه وخطواته، ودراسات سابقة عربية وأجنبية وتعليق عام عليها، وخطوات السير في البحث).

- الخطوة الثانية: بناء إطار نظري حول طبيعة الإشراف العلمي وأسسه الفكرية والنظرية، من حيث: مفهومه، خصائصه، أهدافه وأهميته، مواصفات ومقومات المشرف العلمي، ومعايير جودة اختياره، وأدواره ومسئولياته، وأنماط وأساليب الإشراف العلمي.
- الخطوة الثالثة: رصد وتحليل واقع عملية الإشراف العلمي على الرسائل العلمية بكليات التربية في مصر، من خلال والدراسات والبحوث السابقة في المجال والموضوع، وتحليل الوثائق والتشريعات واللوائح الداخلية المنظمة لعملية الإشراف، وتحليل ميداني من خلال نتائج المقابلات الشخصية.
- الخطوة الرابعة: تقديم مقترحات لتطوير الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في مصر.

المحور الثاني- الإطار النظري: طبيعة الإشراف العلمي وأسسه الفكرية والنظريه:

يقدم هذا المحور تأطيراً نظريًا للإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث يعرض: مفهومه، خصائصه، أهدافه وأهميته، مواصفات ومقومات المشرف العلمي، ومعايير جودة اختياره، وأدواره ومسئولياته، وأنماط وأساليب الإشراف العلمي، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: مفهوم الإشراف العلمي:

تعد عملية الإشراف العلمي أحد أهم عمليات إعداد البحث العلمي (رسائل الماجستير والدكتوراه) في مرحلة الدراسات العليا، فالمشرف العلمي هو المسئول الأكبر عن تشكيل وتكوين عقلية الباحثين التربويين ورؤيتهم البحثية من خلال التتلمذ على يده كأستاذ باحث في مجال التربية.

وتعدد مفاهيم الإشراف العلمي ومسمياته ما بين الإشراف الأكاديمي أو الإشراف على طلاب الدراسات العليا أو الإشراف البحثي أو الإشراف على بحوث الدرجة العليا(عبدالكريم حسان قائد أسعد، ٢٠١٠، ص١٠). ويعرف زاهو (Zaho, 2002) الإشراف البحثي أو العلمي بأنه: مساعدة الباحثين على إدارة المعرفة، بمعنى تحديد واستغلال المعرفة القائمة، وإيجاد وصناعة المعرفة الجديدة، وليس مجرد تزويد

الباحثين بمجموعة من المهارات والأدوات البحثية، فهو عملية رعاية وتعزيز التعلم والبحث والاتصال على أعلى مستوياته، وأنه أكثر مستويات التدريس تقدمًا(Zaho,2002) .

أما كالما (Calma, A, 2007b) فيتبنى مصطلح "الإشراف على الدرجة البحثية العليا" ويعرفه بأنه الإشراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس على طلاب الدراسات العليا الذين يقومون بالبحث لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه، وهو عملية تهيئة البيئة البحثية المناسبة لمساعدة هولاء الطلاب على إكمال أبحاثهم، كما أنه على الرغم من تعدد المصطلحات في شأن الإشراف العلمي والبحثي إلا أنها تشمل مجموعة من المضامين تفضي إليها، هي: انخراط وانصياع الطالب/الباحث داخل جامعة أكاديمية، إعداد بحث لمستوى الدرجة العلمية، تهيئة بيئة بحثية مشجعة للطلاب على إكمال بحوثهم، وتدريب الباحث على المهارات والكفايات اللازمة للمجالين الأكاديمي والمهني(Calma, 2007b, P.2-3) .

ويرى أيضًا (Calma, A, 2007a) أن الإشراف البحثي يهدف في جوهره إلى التأكد من أن الباحث تتوافر فيه السمات اللازمة لإجراء البحوث العلمية في ضوء المعايير العلمية المقبولة، والتأكد كذلك من أن الباحث يتلقى الدعم اللازم، ومساعدة الخبراء (المشرفين) لكي يكمل رسالته أو أطروحته بنجاح(Calma, 2007a, P.91-100) .

كما يشير إلي (Eley, 2001) أن الإشراف العلمي/ البحثي ينبغي أن يكون – بصفة أساسية – عملية تدريب للطلاب لكي يكونوا باحثين جيدين، ويكونوا مؤهلين للحصول على الدرجات البحثية العليا، فالإشراف البحثي يعني أشياء كثيرة للمشرفين تتوقف على تجاربهم الخاصة كطلاب وباحثين أو مشرفين ، أو كلاهما معًا(Eley, 2001, P.58-59) .

ويعرف (إبراهيم عطا، ١٩٩٨) الإشراف العلمي بأنه : مساعدة الباحث في المضي قُدمًا ؛ لاتمام دراسته وتذليل الصعوبات التي يمكن أن تواجهه في عمله البحثي، بقصد تجويد هذا العمل، وإكسابه الصفات العلمية التي يمكن الإفادة منها في الجانب التطبيقي(إبراهيم محمد عطا، ١٩٩٨، ص٦) . وأما (عبد الكريم أسعد، ٢٠١٠) فيعرف الإشراف البحثي/ العلمي هو سلسة من الممارسات العملية لدراسة شيء ما بغرض الوصول إلى حقائق جديدة من قبل شخص مهتم (الباحث) تحت رعاية ومسؤولية شخص آخر متمرس (المشرف) في المجال العلمي المدروس(عبدالكريم حسان قائد أسعد، ٢٠١٠، ص٩).

وترى (عواطف بن هندي، ٢٠١١) أن الإشراف على بحوث الدراسات العليا ليس مجرد عمل روتيني يزاوله أي مشرف أو عضو هيئة تدريس جامعي، بل عمل فني تعليمي تنسيقي استشاري يقوم به مشرف ممارس للبحث العلمي من أجل مساعدة الطلاب الباحثين على امتلاك مهارات البحث العلمي، والإشراف ومتابعة البحوث والرسائل التي يُعدونها، وفيه يقوم المشرف بتوجيه الطالب الباحث وإرشاده في موضوع بحثه، بناء على تكليف من القسم المختص أو المركز الدراسي؛ للحصول على درجة علمية في تخصص معين، وتبدأ مع التسجيل وتنتهي بانتهاء الطالب الباحث من إعداد تقرير مشروعه البحثية وتجهيزه للمناقشة(عواطف بنت أحمد بن هندى، ٢٠١١، ص١٣). والحقيقة أن عملية الإشراف تمتد لما بعد المناقشة للإشراف على إجراء التعديلات، ودور المشرف الإداري في إجراءات منح الدرجة للباحث.

وتتفق (خديجة سعيد جان، ٢٠١٤) مع التعريف السابق من المنظور الإداري والتنظيمي فتعرف الإشراف العلمي بأنه : "عملية يقوم بها عضو هيئة التدريس المختار من قبل مجلس القسم المختص، ويوافق على محضر الإشراف مجلس كلية التربية الذي ينتمي إليها العضو والطالب، خلال فترة زمنية يقررها مجلس الدراسات العليا بالجامعة(خديجة محمد سعيد جان، ٢٠١٤، ص٣). وتعرف (حنان رزق، ٢٠٠٤) الإشراف العلمي بأنه : عملية تقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي : الطالب الباحث، والأستاذ المشرف، وموضوع البحث، ومن ثم فهي تحتاج إلى علاقة متميزة بين الأساتذة المشرفين وطلاب البحث، حيث يكون الأستاذ المشرف موجهًا ومرشدًا ومشجعًا على المنافسة والبحث والابتكار، ويكون لدى الطالب قابلية للتوجيه والتعلم، حيث يتم في ظل هذه العلاقة إنجاز الرسائل العلمية(حنان رزق عبد الحليم، ٢٠٠٤، ص١٢٦).

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم الإشراف العلمي ومسمياته مثل : الإشراف الأكاديمي أو الإشراف على طلاب الدراسات العليا أو الإشراف البحثي، إلا أنها في جوهرها ومضمونها تمثل عملية توجيه ومساعدة من قبل أعضاء هيئة التدريس (المشرفون على البحث) لطلاب الدراسات العليا (باحثي الماجستير أو الدكتوراه) من أجل إنجاز الرسائل العلمية في التخصصات التربوية المختلفة، وإنها عملية لها أركانها وعناصرها الأساسية من : طالب باحث، مشرف أو أكثر، موضوع البحث، العلاقة الإشرافية بين الباحث والمشرف لإنجاز موضوع البحث.

إلا أن البحث الحالي يتبنى مصطلح الإشراف العلمي، لأنه أكثر عمومية وتداولًا وشيوعًا ويتبادر

إلى الإذهان دائمًا المعنى المقصود به ، كما أن كلمة علمي في وصف الإشراف أدق، حيث يبنى الإشراف من أجل إنجاز الرسالة على أسس علمية وخطوات منهجية، كما أنها تشمل الإشراف والتوجيه في المجال المعرفي لموضوع الرسالة من الناحية العلمية، وكيفية معالجته بطريقة إجرائية وخطوات منهجية ومعايير علمية مُقرة ومتفق عليها، وهذا لا يعني أن المسميات والمصطلحات الواردة بالدراسات والبحوث خاطئة أو لا يجمعها جامع، بل إنها مترادفة وجميعها تسير على القاعدة الأصولية المعروفة "لا مشاحة في المصطلح".

ومن خلال التعريفات السابقة لعملية الإشراف العلمي يمكن تعرف خصائص الإشراف العلمي، وأهدافه وأهميته ، وهذا ما يحاول أن يعرضه الباحث بإيجاز في الفقرات القادمة.

ثانيًا : <u>خصائص الإشراف العلمي</u> :

هناك مجموعة من الخصائص الأساسية المميزة لعملية الإشراف العلمي على طلاب الدراسات العليا ورسائلهم بكليات التربية منها : أنه عملية متعددة الجوانب ومتشابكة العناصر ليس من السهل الفصل بين عناصرها ومكوناتها (فهي منظومة متكاملة)، وعملية تعليمية تقدم للطالب حقائق ومفاهيم ومعلومات جديدة، وعملية تنسيقية تتم ضمن إطار منسق وتعاون وثيق بين جميع الأطراف المعنية، وعملية علمية وفنية وأخلاقية وإنسانية في آن واحد فهي تحتاج إلى مشرف مقتدر وطالب تتوافر لديه جملة من القدرات والكفايات والمهارات ؛ مما يتيح له عملية التفاعل والتشاور وتحقيق الإنجاز على المستوى المطلوب(عواطف بنت أحمد بن هندى، ٢٠١١، ص١٣).

والإشراف العلمي عملية صعبة ومعقدة في ظل التقدم العلمي والمعرفي والتكنولوجي المتلاحق والتحديات والتغيرات التي تفرضها العولمة وثورة المعرفة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ؛ مما جعل الإشرف العلمي عملية مركبة وصعبة وتتأثر بالعديد من المتغيرات وتتداخل فيها الكثير من العوامل، منها متغيرات مرتبطة بالمؤسسة البحثية ومدخلاتها وطبيعتها وحجمها وبرامج الدراسات العليا والبنية الأساسية المتوافرة والتسهيلات المتاحة، ومتغيرات مرتبطة بالمشرف كخبرته الإشرافية، سجله البحثي، ومهارات التوجيه والاتصال الشخصي والتكيف، ومتغيرات مرتبطة بالباحث ذاته قدراته ومهاراته واتجاهاته(هيثم محمد الطوخى، ٢٠١١، ص١٥٦- ١٥٧).

كما أن صعوبة الإشراف العلمي تظهر من ناحية أخرى في مسئولية المشرف المباشرة عن الباحث، والعلاقة الإشرافية بين الأستاذ المشرف والطالب الباحث التزامات كثيرة من قبل المشرف تجاه الطالب

تتمثل في توفير الوقت الكافي للإجابة عن أسئلته، والمشاركة بالرأي والمشورة في اختيار موضوع البحث ومعالجته حتى عرضه والدفاع عنه(محمد وجيه الصاوى، ٢٠٠٦، ص٨٢).

وبالإضافة لما سبق فالإشراف العلمي عملية إنسانية تفاعلية وتعاونية بين الطالب الباحث والأستاذ المشرف، كما أنها عملية ينبغي أن تتسم بالمرونة والاستمرارية في التوجيه والنصح حتى الانتهاء من الرسالة وقبل المناقشة وبعدها حتى منح الدرجة العلمية، ومن ثم يتضح أن الإشراف على الرسائل العلمية وتحمل مسئولية توجيه الباحث وإرشاده ليس بالأمر اليسير، وأن المشرف الجيد والفعال خلال العلاقة الإشرافية ينبغي أن يكون ناجحًا في أدواره الإشرافية، والتي سيعرضها البحث لاحقًا.

ثالثًا : أهداف الإشراف العلمي وأهميته :

من خلال مفهوم وخصائص الإشراف العلمي على الرسائل العلمية، يمكن إيجاز وبلورة بعض أهدافه في الآتي(على خليل مصطفى، ومحمود عوض الله سالم، ١٩٩١، ص٢١٥- ٢١٦) :

١- توجيه الطالب الباحث للاطلاع بمهمة البحث العلمي وإرشاده وتوجيهه إلى المسار السليم للبحث وتذليل الصعوبات أمامه.

٢- إرشاد الطالب الباحث؛ بما يجنبه الوقوع في القلق والإحساس بعدم القدرة على إنجاز ما يتوقع منه، وذلك بتعليمه طريقة الإنجاز السليمة، وتقديم الخبرات والمعارف المهارات اللازمة لإنجاز البحث، وبث الثقة في نفسه، وخاصة فيما يتصل بقدرته على المعالجة السليمة لقضايا البحث؛ بما يشيع في نفسه الطمأنينة والثقة.

٣- تقويم أفكار الطالب الباحث، ورعايته، وإبراز مواهبه، وتوجيهه إلى الأفضل في جميع الحالات، وتعويده (تدريبه) على استثمار كل الفرص في سبيل إنجاز بحثه وتقدمه.

٤- رعاية بناء شخصية الباحث العلمية، وتدريبه على الاستقلال بالرأي بموضوعية تامة؛ حتى تتاح الفرصة لقدراته الإبداعية أن تنمو نموًا سليمًا دون إضعاف أو محو لشخصيته.

وعن أهمية الإشراف العلمي، فمن المقرر في أصول التأليف والبحث العلمي أن بلوغ مرتبة الاستواء المنهجي محوج إلى مرشد وموجّه؛ ذلك أن مرحلة الطلب أو التحصيل العلمي هي معاناة وألم واحتراق معرفيّ؛ ولا بد لعملية الاحتراق العلمي من مسددٍ يتولى هذه العملية في جوانبها العلمية

والأخلاقية ؛ ومما يستوجب هذه المتابعة الدقيقة الأمور الآتية(عزيز عدمان، ٢٠١١، ص٢- ٣):

١- عدم استغناء الطالب الباحث مهما علا كعبه ، وارتفع نجمه عن المشرف ؛ لطبيعة المعرفة العلمية القائمة على التراكم العلمي، والتواصل المنهجي، والتسديد المعرفي.

٢- حاجة الباحث إلى خبير يتولى الإشراف على البناء المنهجي للبحث ؛ لأن غياب المنهجية المحكمة في التأليف والتصنيف يفضي إلى انهيار البحث .

٣- استناداً إلى طبيعة البحث المعقدة والشائكة والوعرة ؛ كان لزاماً على كل باحث عن الحقيقة العلمية أن يسترشد بآراء مشرفه ؛ ويستأنس بتوجيهاته ؛ لصعوبة المسلك، ووعورة المأخذ ؛ وأكبر الظن أن مسلك التحصيل المنفرد الحر قد يفضي إلى مزالق عظيمة، وانحرافات جسيمة.

ولهذا مسّت حاجة الباحث العلمي المبتدئ في مرحلة الدراسات العليا إلى وجود مشرف ومرشد علمي وروحي يتولى فك ما غمض من مسائل العلم وحقائقه ، ولا غرو أن خبرة المشرف المعرفية كفيلة بتسديد البحث ؛ نظراً لصفة التنظيم والتنسيق والدقة والانضباط التي تُعد من ركائز كل بحث علمي رصين، ولهذا السبب ركَّز علماء المنهجية على دور المشرف في ضرورة متابعة الباحث في تخطيط بحثه وتنفيذه وفي كل مراحله ؛ حتى يستقيم البناء المنهجي والعلمي للبحث أو الرسالة العلمية، وهذا المشرف لابد له من توافر مواصفات ومقومات تؤهله لذلك، وهذا ما سيعرضه البحث في العنصر القادم.

رابعًا : <u>مواصفات ومقومات المشرف العلمي</u> :

الإشراف على الرسائل العلمية ليس مجرد عمل روتيني سهل ويسير، وإنما عملية معقدة عناصرها متداخلة ومتشابكة، وتؤثر عليها عوامل ومتغيرات متعدده منها الباحث والبيئة البحثية وما توفره من تسهيلات وإمكانات ودعم للباحث والمشرف، ومصادر البحث، ونظام الدراسات العليا وغير ذلك من العوامل، كما أنها عملية بحثية وعلمية وفنية وأخلاقية وإنسانية في آن واحد، ومن ثم تحتاج إلى مشرف مقتدر، وطالب تتوافر لديه جملة من القدرات والمهارات ؛ فينتج عن تفاعلهما في علاقة إشرافية عمل علمي متميز، ويمكن إجمال أهم مواصفات ومقومات المشرف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه، في الجوانب الآتية(محمود خليل أبو دف، ٢٠٠٢، ص٢١- ٢٩) :

١- <u>الجانب العلمي الفني</u> :

ويتعلق بمقومات ومواصفات دور المشرف العلمي في مساعدة وتوجيه الباحث لبناء البحث وفق العناصر المتعارف عليها، ابتداءاً من المشكلة وانتهاءً بالنتائج والتوصيات، ومن مواصفات المشرف في هذا الجانب: القدرة على التوجيه والإرشاد، والتقويم والمتابعة والنقد الإيجابي البناء، وتقديم العون للطالب، والقدرة على وضع مخطط زمني لإنجاز المهام البحثية بالاتفاق مع الباحث وبما يناسب قدراته ومهاراته، وإعطاء الطالب تغذية راجعة عقب كل فصل ومرحلة في بحثه، ومتابعة مستوى التقدم في وطريقة الكتابة العلمية ومتابعة النمو العلمي للباحث، والمعاونة في تطبيق طرائق البحث وصولًا للمستوى العلمي المنشود.

٢- <u>الجانب الأخلاقي:</u>

فالعملية البحثية والإشرافية عملية أخلاقية، إضافة إلى كونها عملية علمية منهجية، تؤدي إلى مزيد من المعرفة، ولئن كان البحث العلمي من عمل العقل، إلا أنه لابد أن يستند إلى قيم أخلاقية حقيقية، وإطار أخلاقي يلتزم به الباحث، وفي ضوء ذلك يتوجب على المشرف أن يتحلى ببعض المقومات الأخلاقية، ويعمل على تنميتها لدى الطلاب الذين يبحثون تحت إشرافه، ومن أهم هذه المقومات والمواصفات: الأمانة العلمية، التواضع العلمي، المرونة الفكرية وعدم التعصب، الموضوعية وتقدير جهود الآخرين، والنقل الأمين، وعدم التنكر للآخرين، وشكر وتقدير كل من قدم العون والمساعدة الحقيقة للباحث، الانفتاح على خبرات الآخرين والحرص على الاستفادة منها، وتجنب النفاق الاجتماعي.

٣- <u>الجانب الإنساني:</u>

ويتجسد في قدرة المشرف العلمي على توفير ظروف إنسانية مريحة للطالب الباحث، قائمة على التفاعل والتعاون والتحفيز المستمر الذي من شأنه دفع الباحث للإنجاز، وذلك من خلال قدرة المشرف على توثيق العلاقة الإشرافية بينه وبين باحثيه وتوطيدها بالعلاقات الإنسانية، ومن ثم ينبغي أن يتصف الأستاذ المشرف بهذه المهارات والمقومات، فيعمل على: إظهار المودة للطالب، والترحيب والاهتمام به في أي وقت، تشجيع الطالب وحفزه على الإنجاز، وتقدير الطالب واحترام شخصيته، والتيسير عليه – بما لا يخل بهدف البحث ومنهجيته- ، وتنمية ثقة الباحث في نفسه.

وبالإضافة إلى المواصفات والمقومات في هذه الجوانب الثلاثة السابقة، هناك مجموعة أساسية

من الصفات للمشرف العلمي يتوجب أن يتحلى بها :الكفاءة العلمية والبحثية، التميز الأخلاقي، إخلاص العمل لله عز وجل، استشعار المسئولية، القدرة على التواصل والتفاعل مع الآخرين، القدوة الحسنة، التفرغ لممارسة الإشراف(محمود خليل أبو دف، ٢٠٠٢، ص٣٠- ٣٢).

ومن خلال هذه المواصفات والمقومات والقدرات والمهارت في الجوانب الثلاث التي ينبغي أن يتمتع بها المشرفون على الرسائل العلمية، يستطيع كل مشرف أداء أدواره ومسئوليات بفاعلية، مما يسهم في إخراج رسائل علمية ذات جودة عالية، وتكوين عقلية مبدعة لباحث تربوي متميز، ولكي يتم اختيار مشرف علمي يتمتع بالمواصفات والمقومات السابقة لابد من وجود معايير لجودة هذا الاختيار، وهذا ما يقدمه العنصر التالي.

خامسًا : معايير جودة اختيار المشرف على الرسائل العلمية :

بالإضافة إلى ما سبق من مقومات ومواصفات لعضو هيئة التدريس الذي يتصدى لعملية الإشراف على الرسائل العلمية، هناك مجموعة من المعايير التي يتم في ضوئها اختيار المشرف على الرسالة، حيث يجب أن يختار المشرف العلمي في ضوء أسس ومعايير محددة، حتى لا يقوم بهذه المهمة الإشرافية إلا من كان متمكنًا من هذا العمل، كما يراعى عند توزيع الإشراف على الباحثين التخصص وقدرة المشرف على تنفيذ المهام الإشرافية بالشكل المطلوب في حدود قدراته، ويتناسب مع أعبائه الأكاديمية والتدريسية(أواطف بنت أحمد بن هندى، ٢٠١١، ص١٤)، وقد حدد (محمد سليمان، ٢٠١٣، ٢٠١٤)(محمد سليمان، ٢٠١٤، ص١٣٨- ١٣٩، محمد سليمان، ٢٠١٣، ص١٠٧)بعض معايير جودة اختيار المشرفين، ومنها :

١- أن يكون تخصص المشرف وثيق الصلة بالتخصص ومجال موضوعات الرسائل التي يشرف عليها، ولديه المعرفة المتخصصة اللازمة للإشراف العلمي.
٢- أن يكون لديه مهارات وخبرات إشرافية أو بحثية سابقة في مجال التخصص من خلال أبحاثه للترقية، وقدرات مناسبة لمتابعة أعمال الباحثين ورصد مستوى تقدمهم البحثي وتقويم مستوى إنجازهم.
٣- يقدم الدعم الكافي والتوجيه والمشورة للطلاب الباحثين خلال عمليات ومراحل البحث المختلفة.
٤- لديه الوقت الكافي للإشراف على الباحثين، ويعطي الرسالة حقها من الوقت والجهد والمراجعة والتأكد من مصادرها.

٥- يلتزم الموضوعية وأخلاقيات البحث العلمي والتجرد من الهوى في تعاملاته مع الباحثين.

٦- يعرض ملاحظاته وتوجيهاته للباحثين في قالب من الأدب والاحترام، والبعد عن التسلط والتجريح.

٧- يكون لديه ذكاء اجتماعي ليستطيع تكوين علاقة إشرافية وإنسانية واجتماعية إيجابية مع طلابه من الباحثين.

وينبغي التأكيد على أهمية أن يكون لدى المشرف العلمي الذي يتم اختياره للإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه خبرات إشرافية تراكمية يكتسبها من خلال عمله المتصل في مجال التخصص، وهذه الخبرة لا تأتى بكمية الرسائل التي يشرف عليها، ولكن بنوعية وجودة هذه الرسائل، وأن تكون لديه خبرة بحثية من خلال أبحاثه تمكنه من فهم موضوع الرسائل التي يشرف عليها، وتعينه على أداء أدواره بالصورة المثلى، فالمشرف لا بد أن يكون متمتعًا بخبرات بحثية وإشرافية عالية، بالإضافة لسعيه ورغبته في تطوير هذه القدرات من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد في مجال الإشراف، والانفتاح على خبرات الآخرين ممن لهم الفضل والسبق والسمعة الجيدة في ميدان الإشراف والبحث(خطيب زوليخة وسواغ مختارية، ٢٠١٧، ص٢٥٩).

كما تقدم دراسة (خطيب زوليخة، وسواغ مختارية، ٢٠١٧)(خطيب زوليخة، وسواغ مختارية، ٢٠١٧، ص٢٦٠- ٢٦١)، و(عواطف بن هندي، ٢٠١١)(عواطف بنت أحمد بن هندى، ٢٠١١، ص١٥)، مجموعة من المعايير للطلاب الباحثين تساعدهم في اختيار مشرفيهم، إذا ما أخذ برغبتهم في عملية الاختيار، ومنها :

- يحسن الطالب اختيار مشرفه، ويكون على علم بأفكار المشرف حول موضوعه بحثه قبل أن يختاره، حتى يكون هناك توافق وانسجام في العلاقة البحثية والإشرافية.
- أن يختار الطالب مشرفًا متفرغًا لإدارة البحث ومتابعة الطالب ومساعدته.
- يختار مشرفًا مهتمًا بموضوع البحث الذي يبحث فيه الطالب.
- يختار مشرفًا له أبحاث ومشاركات وأعمال لها علاقة ببحث الطالب وموضوعه.
- يختار مشرفًا من القسم والتخصص الذي ينتمي إليه الطالب، ويراعي النصاب الإشرافي الرسمي المحدد.
- يختار مشرفًا تكون الأعباء والأحمال الإشرافيه لديه قليلة (يشرف على عدد قليل من الطلاب).
- يختار مشرفًا تتوافر فيه معايير ومواصفات جودة المشرف العلمي، من حيث الكفاءة الاتصالية، والسمات الشخصية، والخبرات الموقفية والحياتية كالرغبة في التعلم وخدمة المجتمع المشاركات

في الجمعيات العلمية والمهنية.

وفي ضوء المقومات والمواصفات التي يتمتع بها المشرف العلمي، ومطابقتها لمعايير جودة اختياره، يستطيع المشرف أداء أدواره ومسئوليات بفاعلية وكفاءة، ويتناول البحث في العنصر القادم أهم أدوار ومسئوليات المشرف على الرسائل العلمية.

سادسًا: أدوار ومسئوليات المشرف العلمي:

تتمحور أدوار ومسئوليات المشرف العلمي في مجالين أو نشاطين رئيسيين، أولهما: صناعة وإعداد باحث علمي متمكن من خلال قدرات ومهارات وخبرات المشرف البحثيية والإشرافية ، والآخر: إنجاز بحث علمي متميز من خلال العلاقة الإشرافية والإنسانية والعلمية وما فيها من تفاعل بين الباحث والمشرف، وفي ضوء هذين الدورين والنشاطين، يأخذ دور المشرف العلمي أبعاداً كثيرة ومتعددة، أهمها(على خليل مصطفى، محمود عوض الله سالم، ١٩٩١، ص٢١٩- ٢٢٢، هيثم محمد الطوخى، ٢٠١١، ص١٥٩- ١٦٢، عبد الله بن فالح السكران، ٢٠١٦، ص٤٤):

١- دور المشرف كمخطط: فالمشرف يشترك مع الطالب في إعداد مخطط زمني مفصل للبحث والتغذية الراجعة عقب كل مرحلة، يتضمن قواعد وإرشادات ومواعيد إنهاء المهام.

٢- دور المشرف كباحث: فالمشرف باحث متخصص، يجب أن تكون لديه معارف واسعة وجيده في مجال الرسائل العلمية التي يشرف عليها.

٣- دور المشرف كموجه ومرشد: فالتوجيه والإرشاد جوهر العملية الإشرافية لتوجيه الطلاب وإرشادهم إلى الطريقة المنظمة لاكتشاف المعرفة.

٤- دور المشرف كصديق ناصح وناقد: وهذا يتطلب من المشرف الموازنة بين كونه مسانداً وناقداً، ويتطلب ذلك العمل على نصح الباحث ونقده وتوجيهه بطريقة موضوعية تجعله يتقبل النصح.

٥- دور المشرف كمعلم: فالمشرف معلم وقدوة ومثل أعلى للباحثين: قولًا، وفعلًا، وعملًا، وهذا يقتضي منه أن يغرس في نفوس طلابه أخلاقيات البحث العلمي ويدربهم عليها.

٦- دور المشرف كممارس متأمل: حيث يتأمل المشرف لعمله ودوره كمشرف علمي، وأفكاره وممارساته الإشرافية، والتقييم المستمر لتلك الأفكار والممارسات؛ للعمل على تحسينها، وزيادة معارفه ومهاراته وفهم التحديات التي تواجهه في هذا ا لمجال.

٧- دور المشرف كمتابع ومُقوم ومُختبِر: وذلك من خلال متابعة مستوى تقدم الباحث والبحث، وتقديم التغذية الراجعة الناقدة والبناءة حول العمل البحثي من خلال القيام بدوره كممتحن داخلي، وإبراز نقاط قوة البحث والباحث فيعمل على تمكينها ونقاط الضعف فيعمل على علاجها وتحسينها حتى يخرج العمل في النهاية عملًا علميًا على مستوى عال من الدقة والاتقان، وذلك مع توخي الموضوعية والعدالة في التقويم.

٨- دور المشرف كمدير وميسر للبحث: فيقوم بإدارة العملية البحثية ومراحلها وخطواتها، وييسر ويذلل الصعاب، ويقدم التسهيلات والدعم الحقيقي للباحث.

٩- دور المشرف كميثر ومؤيد: حيث يثير اهتمامات الباحث المعرفية المتعلقة ببحثه، ويرشده ويوجهه إليها، ويشجعه ويناقش ميوله البحثية وأفكاره، فإذا اقتنع بها يؤيده ويسانده والعكس صحيح.

١٠- دور المشرف كمربي لروح المسئولية: حيث ينمي المشرف العلمي تلك الروح من خلال إعطاء مساحة من الحرية والسلطة للباحث لاتخاذ بعض القرارات وتحمل مسئولية نتائجها.

١١- المشرف كزميل ومثل أعلى: من خلال توطيد علاقة الزمالة بينه وبين باحثيه في ضوء ميثاق ودستور أخلاقي قائم على الاحترام المتبادل، ويكون فيه المشرف قدوة ومثلًا أعلى للباحثين، ويعمل على رعاية حقوقهم وتقدير واحترام شخصياتهم المختلفة.

١٢- دور المشرف الإنساني والأخلاقي: ويتمثل في اهتمام المشرف بالجوانب الاجتماعية والشخصية في حياة الباحث، ومناقشة أفكاره باهتمام وتصويبها، وتحفيزه وتشجيعه، واحترام شخصيته، والثناء على الجوانب الإيجابية.

١٣- دور المشرف كإداري: وتتمثل في الجوانب والإجراءات الإدارية الذي يقوم به المشرف والخاصة بالتسجيل وتقارير الأداء البحثي، وإجراءات المناقشة العلمية الفحص والمنح، ومتابعتة كل ذلك في المجالس الرسمية حتى منح الباحث الدرجة العلمية وتعيينه إن كان من الهيئة المعاونة.

ويؤكد (سارة ديلامنت، وآخرون، ٢٠٠٨) أن المشرف الجيد لا يتوقف دوره واهتمامه بطالب البحث عند الانتهاء من كتابة الرسالة، فطالب البحث في حاجة مستمرة إلى المساعدة إلى أن يتم الانتهاء من مناقشة الرسالة، وأن تكون هذه المساعدة التي يقدمها المشرف للطالب قائمة على اهتمام حقيقي بكيفية

اختيار المناقش، وتقديم التوجيهات الكافية حول كيفية الاستعداد للمناقشة العلمية، وكيفية العرض التقديمي للنص البحثي(ديلامنت، وبول أتكينسون وأوديت بارى، ٢٠٠٨، ص٢٧٦). بل ويتعدى هذا الدور إلى مساعدة الباحث في الدفاع عن موضوع بحثة وفكرته أمام لجنة المناقشة وعدم التنصل منه، وبعد المناقشة يتابع المشرف إجراء الباحث لما يمكن إجرائه من ملاحظات وتعديلات لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، ويظل دور المشرف ممتد مساعد ومرشداً حتي يُمنح الباحث الدرجة العلمية.

ويمارس عضو هيئة التدريس المشرف هذه الأدوار أو بعضها خلال أنماط وأساليب مختلفة لعملية الإشراف العلمي على الباحثين، ومن ثم يعرض البحث فيما يلي بعض أنماط وأساليب الإشراف العلمي.

سابعًا : أنماط وأساليب الإشراف العلمي :

تعدد أنماط وأساليب الإشراف العلمي وفقًا لاعتبارات منها : عدد المشرفين، طبيعة التفاعل بين المشرف والباحث، كما يلي :

١ – **من حيث عدد المشرفين :**

هناك نوعان من الإشراف العلمي :

أ- **الإشراف الفردي**: وهو القائم على نظام مشرف واحد فقط من هيئة التدريس يعمل مع باحث الماجستير أو الدكتوراه، ويكون على علم بصورة مستمرة بما يقوم به الطالب الباحث(Zaho, 2003, P.3) .

ب- **الإشراف الجماعي أو المشترك** : وهو إشراف أكثر من مشرف أو الفرق الإشرافية (لجنة الإشراف) على الباحث، بحيث يُعين أكثر من مشرف لمتابعة الباحث وتوجيهه ومساعدته واقتسام مهام الإشراف بينهم، ومبررات هذا النمط : تقديم الدعم للباحث والمشرف معًا، وتبادل الخبرات بين المشرفين، والوصول بموضوع البحث للمشرفين المتخصصين، وإتاحة المساندة للباحث في حالة غياب أو فقدان المشرف الرئيس(Peelo, 2016).

ولكل من الأسلوبين السابقين مزايا وعيوب، حيث ويتميز النوع الأول بتوثيق العلاقة بين المشرف والطالب، ويجنب الوقوع في حيرة وتضارب الآراء والخلافات التي – التي قد تحدث في حالة تعدد المشرفين- ، ويزيد فرصة الاستفادة من خبرة المشرف، وزيادة مسئولية المشرف تجاه الطالب. ومن **عيوبه** : تقوقع الطالب وحصره في مدرسة فكرية واحدة هي مدرسة المشرف، العلاقة الإشرافية معرضة

لسوء الفهم والارتباك وقد يتوقف استمرار الباحث في بحثة نتيجة مثلًا وفاة المشرف أو سفره ومرضه وكثرة أعبائه وانشغاله، بينما يتميز النوع الثاني بأنه يثري البحث بالمعرفة المتخصصة، ويدعم مرونة السير في عملية الإشراف، وتدريب أعضاء هيئة التدريس الجدد عمليًا على الإشراف العلمي، ومن عيوبه أنه قد يواجه تضاربات بين توجهات المشرفين.

٢- من حيث درجة التفاعل في عملية الإشراف:

وفي هذا التصنيف تتحدد درجة التفاعل على مدى مشاركة الطالب في العمل البحثي تبعًا لفلسفة المشرف في إشرافه على طلاب ومدى التشارك في الرسالة العلمية، وفي ضوء هذا الاعتبار يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط أو أساليب إشرافية هي(عبدالكريم حسان قائد أسعد، ٢٠١٠، ص١١- ١٢):

أ- الإشراف ذو التفاعل القوي: وفيه يظهر التفاعل والمشاركة والعمل الجماعي بين المشرف والباحث، ويكونان متعاونين متفاعلين باستمرار.

ب- الإشراف ذو التفاعل المتوسط: وفيه تقل درجة التفاعل والمشاركة، وغالبًا هذا هو النمط السائد في معظم العلاقات الإشرافية.

ج- الإشراف ذو التفاعل الضعيف: وتقل فيه درجة التفاعل حتى تكاد تنعدم عملية التواصل والحوار والتفاعل.

وكل من هذه الثلاث له حالته التي ترتبط بمدى تمكن الباحث وقدراته ومهاراته تلك التي تحسم مدى تدخل المشرف أو تركه للباحث يعتمد على ذاته، ولعل الإشراف ذو التفاعل المتوسط هو أكثر أنواع هذا التصنيف انتشارًا في مجال العلوم الاجتماعية التربوية والإنسانية. إن لم يكن الإشراف ذو التفاعل الضعيف، ولهذا أسبابه التي ستتضح عند دراسة وتحليل واقع الإشراف العلمي كعملية من عمليات البحث العلمي بكليات التربية في مصر، كما أن هذه الأساليب غير متعارضة وما سبقها من أنماط إشرافية، وذلك لاختلاف اعتبارات ومعايير التصنيف، فيمكن أن يكون الإشراف فردي أو جماعي نفسي أو أكاديمي أو تقني ذا تفاعل قوي أو متوسط أو ضعيف، ومن الجدير بالذكر أن الأدبيات الأجنبية في مجال الإشراف العلمي أو البحث تزخر بتصنيفات كثيرة لأنماط وأساليب الإشراف البحثي؛ مما لا يتسع المقام هنا لذكره.

المحور الثالث: واقع عملية الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية:

حيث يتناول هذا المحور رصداً لواقع عملية الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية من خلال مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة، وتحليل وثائقي للمواد المنظمة لعلمية الإشراف العلمي بقانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م – المعمول به حاليًا- وفقًا لآخر تعديلاته، وتحليل اللوائح الداخلية للدراسات العليا لبعض كليات التربية فيما يخص تنظيم عملية الإشراف العلمي، ثم تحليل واقع عملية الإشراف العلمي ميدانيًا من خلال نتائج المقابلات الشخصية لعينة من باحثي الماجستير والدكتوراه ببعض كليات التربية)، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: واقع الإشراف العلمي من خلال بعض الأدبيات والدراسات المصرية السابقة في هذا المجال.

على الرغم من أهمية نظام الإشراف العلمي في عملية إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال التربية، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى قصور الإشراف العلمي على البحوث التربوية في مرحلة الدراسات العليا، حيث يتفق كل من: (سعيد مرسي، ٢٠١٥)(سعيد محمود مرسى، ٢٠١٥، ص١٣٨) ، و(مهني غنايم، ٢٠١٥)(مهنى غنايم، ٢٠١٥، ص١٦٥- ١٦٨) ، على ضعف نظام الإشراف العلمي بكليات التربية، وقد أرجعا هذا القصور إلى: انشغال أعضاء هيئة التدريس المشرفين بمهام متعددة، كثرة أعداد الطلاب وإهمالهم، فرض موضوعات بحثية بعينها على الباحثين، وفرض الآراء من قبل المشرفين، وعدم مناقشة الباحثين والاستماع إلى آرائهم.

وقد توصلت دراسة (عبد التواب عبسى، ٢٠١٥) إلى ضعف القدرات الإشرافية على البحث التربوي من حيث: قلة الأساتذة، وزيادة أعباء أعضاء هيئة التدريس المشرفين التي تتنتزع كثيراً من وقت الإشراف؛ حيث تكاد لا توجد صلة بين الأستاذ والطالب في كثير من الأحيان، بالإضافة لكثرة عدد طلاب الدراسات العليا في ضوء قلة عدد أعضاء هيئة التدريس من المشرفين(عبدالتواب سيد عيسى، ٢٠١٥، ص١٢٣- ١٢٤) . وهذا ينعكس على مستوى الرسائل العلمية ومدى جودتها ورصانتها.

وتتطابق هذه النتائج مع ما ذكره (مصطفى رجب، حسين طه، ٢٠٠٨) عن ضعف القدرات الإشرافية على الرسائل العلمية بكليات التربية؛ نظراً لقلة الأساتذة المؤهلين للإشراف على تلك الرسائل نتيجة للنمو الميزايد في أعداد طلاب الدراسات العليا وزيادة نسبة المسجلين منهم لدرجات الماجستير والدكتوراه؛ مما أدى إلى زيادة عدد الطلاب المسجلين مع مشرف واحد، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض

المستوى العلمي الذي تخرج به الرسائل(مصطفى رجب، وحسين طه، ٢٠٠٨، ص٢٦).

وقد خلصت دراسة (هالة الوحش، ٢٠٠٨) إلى أهم مشكلات الإشراف العلمي بكليات التربية، فيما يلي: عدم مراعاة رغبة الباحثين عند اختيار وتعيين المشرفين، ضعف استفادة الباحث من المشرف في عمليات التوجيه والتدريب والمشاركة في إعداد البحث، انشغال المشرفين عن متابعة الباحثين وعدم تخصيص وقت كاف أو لقاء دوري للمتابعة، ضعف العلاقة الإشرافية بين الباحث ومشرفه من حيث: قلة الأخذ برأي الباحث، وعدم تقبل أعذاره في الظروف الخاصة، والغضب من كثرة أسئلته، وقصور أداء المشرف لمسئولياته وأدواره الإشرافية في القراءة المتأنية وترك الباحث يعمل بمفرده دون توجيه ومساعدة مع قلة الخبرة البحثية في مجال الإشراف لبعض المشرفين(هالة مختار الوحش، ٢٠٠٨، ص٢٩٨- ٢٩٩). ويتضح من هذه المشكلات أنها تشمل جوانب متعددة لعملية الإشراف العلمي: أدوار المشرف، والعلاقة الإشرافية ومستوى مراعاة العلاقات الإنسانية داخل هذه العلاقة، والتمكن المعرفي للمشرف وخبرته الإشرافية.

وأكدت دراسة (فتحي عشيبة، ٢٠٠٩) أن الإشراف العلمي على طلاب الماجستير والدكتوراه يفتقر إلى كثير من متطلبات الجودة، حيث إنه يواجه عدة مشكلات أهمها: كثرة الأعباء الأكاديمية والإدارية الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس المشرفين على الرسائل العلمية خاصة في ضوء التغيرات الكثير بالجامعات المصرية؛ مما يؤثر بالسلب على ما يقدمونه من جهد في مجال الدراسات العليا والإشراف العلمي، ضعف المقابل المالي للإشراف العلمي على طلاب الدراسات العليا، وقصور العلاقة بين المشرف والطالب(فتحى درويش عشيبة، ٢٠٠٩، ص١٠٨).

وقد أشار (عبد الوهاب جودة، ٢٠٠٩) إلى أن نسق/ نظام الإشراف العلمي في الجامعات العربية عمومًا - ومنها الجامعات المصرية- يعاني بعضًا من أوجه القصور يأتي على رأسها نقص الكوادر الإشرافية من الأساتذة المتخصصين؛ نتيجة تكدس وزيادة الباحثين؛ مما يترتب عليه ضعف جودة عملية الإشراف، ومن ثم ضعف المنتج البحثي نتيجة لضعف الحماس وفتور العلاقة الإشرافية بين طرفي عملية الإشراف (الأستاذ المشرف، والطالب الباحث)(عبدالوهاب جودة، ٢٠٠٩، ص٢٤١- ٢٤٢).

كما أشارت دراسة (أحمد عرجاوي، ٢٠١٤) إلى بعض نقاط الضعف في عملية الإشراف العلمي

بكليات التربية المصرية، ومنها: الاستعانة بمشرفين غير متخصصين في مجال الرسالة من كليات وأقسام أخرى؛ مما يترتب علية حدوث متاعب ومعوقات بالغة للباحثين التربويين، وتعيين المشرفين على رسائل الماجستير والدكتوراه التربوية دون رغبة واختيار الباحثين الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مستوى دافعية الباحثين للإنجاز، بالإضافة إلى سفر بعض المشرفين قبل استكمال الأبحاث التي يشرفون عليها(أحمد محمد عرجاوى، ٢٠١٤، ص٣٢٤- ٣٢٥) . ونتيجة لتعدد المدارس البحثية والرؤى والاتجاهات في مراحل البحث العلمي التربوي تعدداً وصل لمرحلة التعارض والاختلاف، وصلت رسالة ضمنية يتعامل في ظلها الباحثون، ألا وهي أن الرسالة العلمية تساوي "المشرف" بمعنى أن الباحث عليه أن يسمع ويطيع مشرفه بصرف النظر عن رؤيته البحثية(نجوى يوسف جمال الدين، ٢٠١٤) . وكل ذلك يوضح واقع الإشراف العلمي بكليات التربية في مصر وما يشوبه من أوجه قصور وجوانب ضعف متعددة ومتنوعة ترتبط بعناصر منظومة الإشراف والبحث العلمي بكليات التربية، تراكة أثرها السلبي في مخرجات الدراسات العليا من رسائل علمية على مستوى الماجستير والدكتوراه معًا.

وقد ذهبت دراسة (إيمان محمد، ٢٠١٥) إلى أن ضعف القدرات الإشرافية لدى المشرف العلمي بكليات التربية قد ترجع إلى قصور التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي، ومن ثم أوصت دراستها بضرورة الاهتمام بتدريب المشرفين ومساعديهم من أجل تنمية قدراتهم البحثية والإشرافية، وذلك من خلال ورش العمل والدورات التدريبية(إيمان حمدى محمد، ٢٠١٥، ص٣٣٤)، وهذا يتفق مع ما ذكرته دراسة (محمد نصر، ٢٠٠٦) من قصور مستوى أداء بعض أعضاء هيئة التدريس المشرفين على الباحثين ورسائلهم العلمية، وحاجة بعضهم إلى تنمية قدراتهم ومهاراتهم في مجال الإشراف على الرسائل العلمية(محمد على نصر، ٢٠٠٦، ص١٦٥- ١٦٩).

فعلى الرغم من الاهتمام بتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية كأحد مشروعات الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي بمصر (٢٠٠١- ٢٠١٧)، واشتمال هذا المشروع مجالًا خاصًا بالبحث العلمي، ووجود مركز لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس – في كل وظائف الجامعة من تدريس وخدمة مجتمع وبحث علمي بكل جامعة. إلا أنه غاب عن هذا المشروع ومجال البحث العلمي به برنامج لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي، ويؤكد ذلك مراجعة

مجال البحث العلمي من هذا المشروع وما يتضمنه من برامج وهي (النشر الدولي للبحوث العلمية، إدارة الفريق البحثي، إدارة مشروعات البحوث التنافسية، أخلاقيات البحث العلمي)(www.ncfls.org). كما أن ملاحظة ومتابعة ما تقدمه مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بمعظم جامعات مصر من برامج ودورات تدريبية، تؤكد خلوها من وجود دورات لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي.

وفي ضوء استعراض واقع الإشراف العلمي بكليات التربية من خلال ما رصدته الدراسات السابقة، يتضح أن نظام الإشراف العلمي بتلك الكليات يعاني كثيراً من أو جه القصور والضعف على مستوى معايير اختيار المشرفين وتشكيل لجان الإشراف، وضعف تحديد أدوار ومسئوليات المشرفين على الرسائل العلمية، وقصور العلاقة الإشرافية بين طرفي عملية الإشراف (الأستاذ/ الباحث)، بالإضافة لضعف وغياب برامج وأنشطة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي.

ثانيًا : <u>واقع الإشراف العلمي من خلال تحليل التشريعات الرسمية وبعض اللوائح الداخلية</u> :

يقدم البحث من خلال هذا الجزء تحليلًا وثائقيًا للمواد المنظمة لعملية الإشراف العلمي فنيًا وإداريًا وماليًا بقانون تنظيم الجامعات المصرية رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م ولائحته التنفيذية وفقًا لآخر التعديلات، وأيضا مطالعة بعض اللوائح الداخلية للدراسات العليا ببعض كليات التربية وتحليل المواد المنظمة للإشراف العلمي بها.

وباستقراء قانون تنظيم الجامعات المصرية (٤٩) لسنة ١٩٧٢م ولائحته التنفيذية وفقًا لآخر التعديلات، يتضح أن الائحة التنفيذية لهذا القانون تتضمن خمس مواد منظمة للإشراف العلمي إداريًا، وهي المواد رقم (٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣)(وزارة التعليم العالى، ٢٠٠٦، ص٧٤) ، وأن المادة رقم (٢٩٣) هي المنظمة للجانب المالي ومكافآت الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه(وزارة التعليم العالى، ص١٢٠)، ومن خلال النظرة التحليلية الفاحصة لنصوص هذه المواد (يمكن الرجوع إلى نص هذه المواد بالقانون)، يمكن رصد بعض الملاحظات على النحو الآتي :

١- بالنسة للمواد المنظمة للناحية الإدارية لعلمية الإشراف العلمي على الرسائل العلمية :

- <u>المادة (٩٨)</u>: لم تنص هذه المادة على مراعاة رغبة الباحث في اختيار مشرفه، وإنما الأمر يتم بالتعيين من خلال مجلس الكلية بناءً على اقتراح من مجلس القسم المختص، جواز تتعدد المشرفين على

الرسالة دون تحديد حد أقصى لهذا العدد ناهيك سلبيات نظام الإشراف الجماعي والمتعدد على الباحث- وقد أشار الباحث إلى ذلك في الإطار النظري- ، وجواز اشتراك أساتذة من خارج الجامعة دون تحديد للمعايير الحاكمة لهذه الحالة، كما لم تحدد أية معايير أو اشتراطات أو مواصفات للإشراف العلمي غير الدرجة العلمية لعضو هيئة التدريس.

- المادة (٩٩): جواز انفراد رؤساء الجامعات ونوابهم بالإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه إذا كانت التسجيل بنفس الجامعة، وجواز اشتراكهم وأمين المجلس الأعلى للجامعات في الإشراف على الرسائل المسجلة في جامعات غير جامعاتهم، واستمرار إشرافهم على الرسائل قبل شغل مناصبهم، وهنا يطرح سؤال : كيف يتسنى لهؤلاء المشرفين متابعة الباحثين وتوجيههم في ظل أعبائهم الإدارية، وصعوبة وصول الباحثين إليهم والحصول عليهم؟.
- المادة (١٠٠): لم تذكر معايير وتحدد إجراءات تعيين أو اختيار مشرف بديل في حالة إعارة أو سفر المشرف الرئيس أو أحد المشرفين المساعدين، وأين دور مجلس القسم، ورغبة الباحث، كما أنها لم تذكر سوى حالة الإعارة للمشرف كحالة وحيدة لاستبداله وتعيين غيره، ولم تنظر إلى حالات عدم التوافق بين المشرف والباحث واستحالة استمرار العلاقة الإشرافية في ظل عدم هذا التوافق، أو حالات مرض أحد المشرفين أو سفره أو انتدابه أو وفاته.
- المادة (١٠٢): نصت هذه المادة على أداة وحيدة – التقارير- للتقويم المرحلي لمستوى تقدم الباحث في رسالته، ولم تقدم نموذجًا لهذا التقرير ومعايير للتقويم، كما أن التقويم كل عام فترة طويلة بين التقويم والآخر، كما أن المدة القانونية للانتهاء من إعداد رسالة الماجستير هي عام واحد مثلًا في كلية التربية، فكيف هذا؟، كما أن إلغاء تسجيل الطالب في ضوء هذه الأداة ومن خلال المشرف في ظل حالات توتر بعض العلاقات الإشرافية بين بعض المشرفين والباحثين عليه تحفظات، كما أنه لم يرد آليات لتحديد الطرف المقصر ومحاسبته ومعرفة الأسباب حالة تأخر مستوى الإنجاز في الرسالة.
- المادة (١٠٣): لم تنص هذه المادة على استشارة الباحث في اختيار المناقشين أو المتحنين، رغم أهمية ذلك حتى لا تتعارض المصالح سلبًا أو إيجابًا، وتتخذ المناقشة سبيلًا للتشفي من الباحث أو العكس المديح المبالغ فيه، غياب المعايير التي يتم في ضوئها اختيار وتشكيل لجان المناقشة، وانفراد لجنة

الإشراف باقتراحها، ورغم أن المادة نصت "اقتراح"، إلا أن الواقع يقول إن لجنة الإشراف هي التي تعيين ومجلس القسم والكلية يصدق على هذا التعيين، دون معايير للاختيار، فيكون الاختيار بالأهواء والعلاقات الشخصية وا لمجاملة، وتكرار لجان المناقشة المتساهلة مرات ومرات، ويمنع من المناقشة الأستاذ الموضوعي ولا يظهر، ومع وجود الأولى بالتزامن مع ضعف الإشراف والباحث والرسالة، وغياب الثاني ينحدر مستوى الرسائل العلمية.

٢- أما فيما يخص المادة (٢٩٣) :المنظمة للجانب المالي ومكافآت الإشراف العلمي فيتضح من خلالها ضآلة المخصصات والمكافآت المالية مقابل الجهد والوقت المبذول في عملية الإشراف العلمي، حيث تنص على مكافأة مقدارها (٤٠٠) جنيه للمشرف على رسالة الماجستير، ومكافأة مقدارها (١٠٠٠) جنيه للمشرف على رسالة الدكتوراه، وعلى الرغم من التعديل التي الذي طرأ على هذه المادة بشأن زيادة المكافآت للمشرفين على الرسائل العلمية إلا أنها ما زالت ضئيلة بالنسبة للجهود والوقت المبذول من عضو هيئة التدريس لفترات قد تصل لأكثر من ثلاث سنوات قراءة وتعديل وتوجيه وإرشاد إلى غير ذلك من إجراءات حتى يمنح الباحث الدرجة العلمية.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد قرار مجلس جامعة الإسكندرية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ بشأن مكافأة الإشراف والمناقشة لرسائل الماجستير والدكتوراه وذلك بجلسته المنعقدة في ٢٠٠٩/١/٢٧، حيث قرر المجلس في المادة (١) من هذا القرار الموافقة على أن تكون المكافأة الخاصة بالإشراف والمناقشة لرسائل الماجستير والدكتوراه ضعف القيمة المحددة باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، وهذه تعد خطوة على الطريق، إلا أن هذه المكافآت لا تزال ضيئلة مقارنة بجهود كثير من أعضاء لجان الإشراف العلمي المتميزين المجدين في إشرافهم على الرسائل العلمية.

ومن خلال إطلاع الباحث على بعض اللوائح الداخلية التنفيذية لمرحلة الدراسات العليا ببعض كليات التربية في مصر، فيما يخص الإشراف العلمي، لا حظ الباحث أن ما ورد من ذكر في هذه اللوائح لا يعدو مجرد النص على أن الطالب يقوم بإعداد الرسالة العلمية (الماجستير، الدكتوراه) تحت إشراف واحد أكثر من الأساتذة والاساتذة المساعدين، ويشترك معهم أعضاء هيئة التدريس بدرجة مدرس كمشرفين مساعدين في عملية الإشراف، مع الالتزام بما جاء من مواد منظمة لهذه العملية في قانون تنظيم

الجامعات ولائحته التنفيذية، وكأن هذا يكفي لتنظيم هذه العلمية المهمة لإنتاج رسائل علمية رصينة، فلم يرد فيما اطلع عليه الباحث من لوائح شروط ومعايير اختيار المشرفين وتشكيل لجان الإشراف، أو ما ينص على مراعاة رغبة الباحث في اختيار مشرفه، أو تحديد لأدوار ومسئوليات المشرف على الرسائل العلمية، وما ينظم العلاقة الإشرافية بين الأستاذ والباحث، أو ما يُتطلب من المشرف للتنمية المهنية في مجال الإشراف العلمي.

كما أن معظم اللوائح التنفيذية بالدراسات العليا بمعظم كليات التربية جل ما تذكره عن مرحلة الماجستير والدكتوراه، أنها تكتفي بذكر شروط ومتطلبات القيد لمرحلتي الماجستير والدكتوراه، والأوراق والمستندات اللازمة لذلك، الخطة الدراسية لدراسة بعض المقررات في السنة الأولى للقيد للدرجة العلمية وشروط اجتيازها بتقدير معين، وشروط ومتطلبات التسجيل كتحديد الدورات التدريبية، وشهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي ICDL، واجتياز اختبار اللغة الإنجليزية بمجموع درجات تحدده الجامعة التي ينتمي إليها الباحث، ثم إعداد الباحث لخطة بحث في مجال تخصصه بالتحاور مع مشرفه وبعد موافقته عليها، وموافقة رئيس القسم، تعرض على سيمنار القسم المختص لمناقشتها، وإجراء التعديلات، ثم موافقة مجلس القسم، ولجنة الدراسات العليا بالكلية على التسجيل، ثم موافقة مجلس الكلية، ومجلس الدراسات العليا بالجامعة، ثم تنص اللائحة على المدة الزمنية القانونية كحد أدنى للانتهاء من إعداد الرسالة الماجستير والدكتوراه، ثم بيان متطلبات تشكيل لجنة المناقشة والحكم، وعرضها لأخذ موافقة مجلس القسم والكلية ومجلس الدراسات العليا بالجامعة، وهكذا حتى الفحص منح الدرجة العلمية.

ومما سبق، يتضح غياب تنظيم واضح المعالم لعملية الإشراف العلمي على الرسائل العلمية بمعظم اللوائح التنفيذية لكليات التربية، يحدد معايير وآليات لاختيار المشرفين وتشكيل لجان الإشراف بما يضمن مراعاة رغبة الباحث والمشرف كل منها في اختيار الآخر، وتحديد أدوار ومسئوليات كل من المشرف والطالب في مهمة إنجاز الرسالة، ووضع ضوابط منظمة للعلاقة الإشرافية بين طرفي عملية الإشراف، ويشجع المشرفين وخاصة المبتدئين منهم على التنمية المهنية لأنفسهم في مجال الإشراف العلمي كشرط اختياري أو إجباري لتعيينهم في لجان الإشراف على الرسائل العلمية.

ثالثًا: واقع الإشراف العلمي ميدانيًا من خلال نتائج المقابلات الشخصية المفتوحة:

وللوقوف على الواقع الفعلي لعملية الإشراف العلمي بكليات التربية قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مفتوحة/ غير مقننة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٧م، لاستطلاع آراء عينة من طلاب الدراسات العليا الباحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه من أعضاء الهيئة المعاونة ومن خارجها بكليات التربية جامعة (المنيا، بني سويف، أسيوط، سوهاج، حلوان، الزقازيق) بلغ قوامها (١٠٦) باحثًا، حول واقع الإشراف العلمي على رسائلهم العلمية وتقييم الأداء الإشرافي لأساتذهم من وجهة نظرهم، وما مدى مشاركتهم في اختيار مشرفيهم وتلبية رغباتهم في هذا الاختيار، وما حال العلاقة الإشرافية مع مشرفيهم والتفاعل معهم، وما الأدوار والمساعدات التي يقدمها المشرفون لهم خلال مرحلة البحث، و دون الباحث استجابات أفراد العينة وقام بتحليلها، واستخلص منها بعض النتائج أهمها : وجود ضعف وقصور في جوانب متعددة من نظام الإشراف العلمي على طلاب الدراسات العليا بكليات التربية من حيث : اختيار وتعيين لجان الإشراف على الرسائل العلمية دون مراعاة رغبة الطلاب، سوء العلاقات الإشرافية في بعض الحالات، قلة مساعدة المشرف للباحث وتوجيهه وانصرافه عن أدوراه في عملية الإشراف...إلخ، وقد تتوافقت نتائج المقابلات معظمها مع ما أوردته بعض الدراسات السابقة - المشار إليها آنفا- حول واقع عملية الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية.

ومما سبق، يتضح تنوع وتعدد نقاط الضعف وأوجه القصور في نظام الإشراف العلمي على الرسائل العلمية بكليات التربية في مصر، وجدير بالذكر أن أحكام هذا الواقع لا يمكن تعميمها، حيث توجد نماذج كثيرة متميزة في عملية الإشراف العلمي من حيث: طبيعة العلاقة الإشرافية وتمكن المشرف من أداء أدواره ومسئولياته، بالإضافة إلى الخبرة والتمكن العلمي في مجال البحث والإشراف العلمي لدى نخبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، ولعل معظم أوجه القصور في نظام الإشراف العلمي تعود إلى بعض المشرفين منهم بعض الجدد المبتدئين؛ نتيجة قلة خبرتهم، والمشرفين غير المتخصصين في مجال وموضوع الرسالة ممن لا يسعون لتنمية البُعد المعرفي الخاص بموضوعات الرسائل التي يشرفون عليها، بالإضافة إلى طبيعة ومستوى بعض الباحثين وعدم تحملهم لمسئولية المشاركة في إنجاز الرسالة بالشكل الكافي والمناسب. وفي ضوء هذا الواقع ينبغي تقديم مقترحات فعالة قابلة للتطبيق من أجل إصلاح وتطوير نظام الإشراف العلمي بكليات التربية، وهذا ما يتناوله البحث في المحور الرابع والأخير.

المحور الرابع والأخير: مقترحات لتطوير الإشراف العلمي بكليات التربية في مصر:

في ضوء مشكلة البحث الحالي وأهدافه، وما عرضه من دراسات سابقة وإطار نظري، وما أسفرت عنه نتائج التحليل النظري والوثائقي والميداني لواقع عملية الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه بكليات التربية في مصر، يقدم البحث بعض المقترحات لتطوير لنظام الإشراف العلمي بكليات التربيةمن خلال عدة محاور تتمثل في الآتي:

أولًا: <u>مقترحات خاصة بمعايير اختيار وتشكيل لجان الإشراف العلمي على الرسائل العلمية</u>:

وتشمل قائمة من المعايير يتم في ضوئها اختيار وتشكيل لجان الإشراف العلمي، ومنها:

١- أن يكون المشرف قدوة خُلقية وعلمية، وذا سمعة بحثية وإشرافية طيبة.

٢- أن يكون التخصص والأبحاث التي قام به المشرف ذات صلة لمجال وموضوعات الرسائل العلمية التي سيشرف عليها.

٣- مراعاة رغبة الباحث عند اختيار المشرف والعكس صحيح.

٤- أن يكون له أبحاث منشورة في مجال التخصص، وحضر بعض المؤتمرات العلمية أو الندوات وورش العمل لموضوعات في مجال التخصص.

٥- حضور عدد من الدورات في مجال الإشراف العلمي وأساليبه واتجاهاته الحديثة.

٦- التعهد بالتفرغ وتخصيص الوقت والجهد الكافيين لمتابعة الباحث وتوجيهه وإرشاده وتقويمه، وتقديم خدمة وخبرة تعليمية وبحثية جيدة للباحث، وقبول متابعة وتقييم مستوى أدائه مع الباحث والعكس.

٧- لا يجوز تعيين أستاذًا من خارج الجامعة أو الكلية كمشرف رئيسي على الباحث، ولكن يمكن اختياره ضمن لجنة الإشراف كمشرف مساعد، إذا دعت الحاجة لذلك.

٨- أن يكون المشرف على علم وبصيرة بقواعد الإشراف وممارساته وأساليبه الحديثة، وأن يكون قدوة حسنة علميًا وبحثيًا وأخلاقيًا.

٩- لا يجوز لعضو هيئة التدريس (المدرس) الإشراف على رسائل الدكتوراه قبل أن تجاز له رسالة

ماجستير أو يقوم بنشر عدد من الأبحاث تدل على استمراره في مجال البحث وماكبته للمتغيرات العصرية.

١٠- المشرفون الجدد على الرسائل العلمية ينبغي لهم حضور بعض البرامج التدريبية في مجال الإشراف العلمي ومهارت وأساليبه.

١١- إذا تبين أن الاختيار والتعيين الأولي للمشرف غير مناسب وغير ملائم، يجوز السماح بتغيير المشرف وفق إجراءات علمية وإدارية محددة.

ثانيًا: مقترحات خاصة بأدوار ومسئوليات الأستاذ المشرف:

وتشمل مجموعة أو قائمة من الأدوار والمسئوليات التي يجب أن يقوم بها كل من المشرف والباحث الطلاب خلال العلاقة الإشرافية من أجل إنجاز الرسالة على الوجه المطلوب، وتتمثل تلك الأدوار والمسئوليات في الآتي:

١- بالنسبة للأستاذ المشرف: تتمثل أدواره ومسئولياته في:

- الالتزام وتحمل مسئولية توجيه الباحث ومساعدته وإرشاده فيما يتعلق بمراحل وإجراءات بحثه، وأيضا تعريفه بالسياسات والإجراءات واللوائح المنظمة للبحث العلمي بجامعته وكليته.
- يكون قدوة للباحث في الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وسلوكيات التعامل مع الزملاء الباحثين، والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية للآخرين، وتعزيز وتعميق الأمانة العلمية لدى طلابه من خلال ممارساته البحثية.
- يكون على دراية وخبرة بالممارسات الإشرافية والاتجاهات والأساليب الحديثة في الإشراف العلمي، ويطبق منها ما يتناسب وطبيعة الطالب الباحث.
- تحديد جدول زمني لاتمام الرسالة، والتزام بتنفيذه.
- توعية الباحث بمصادر الدعم والتسهيلات والموارد البحثية (مالية ومادية) التي توفرها له كليته لدعمه وتمكينه من إنجاز رسالته.
- التحفيز والتشجيع للباحثين لمواصلة عملهم البحثي وخاصة المبتدئين منهم.
- تحديد لقاءات بحثية وإشرافية منتظمة بينه وبين باحثيه ؛ لتقديم الدعم والمشورة والتوجيه، والاطمئنان على خط سير العمل البحثي.

- التأكد من تطبيق الباحث لمنهجية بحثه بطريقة مُحكمة، والتأكد من صحة وسلامة النتائج التي توصل إليها الباحث.
- كتابة تقارير شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية عن مستوى تقدم الباحث في رسالته ملتزمًا الموضوعية والصدق ودون مزايدة في كل الأحوال التقدم في البحث أو البطئ، مع القدرة على اتخاذ قرار إنهاء العمل إذا رأى من الباحث عدم الجدية والتقدم المطلوب في المستوى.
- وضع معايير لضمان صلاحية وقبول التقرير النهائي لبحث الطالب.
- تهيئة الباحث لعملية المناقشة واستشارته عند ختيار المناقشين- لكن القرار النهائي يقع على عاتق المشرف ثم مجلس القسم- ، ثم تدريب الباحث على التعامل بشكل مناسب مع المراجعة النقدية للمناقشين أو المتحين، وإنهاء الإجراءات الإدارية لاتمام المناقشة في موعد محدد بالتنسيق مع الباحث والمناقشين.
- الدفاع عن أفكار طالبه الصحيحة أمام لجنة المناقشة، والإشادة بمجهود الباحث ودوره إن كان للباحث ذلك.
- متابعة إجراء الباحث لتعديلات لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وتقديم ما يفيد إجراء الباحث لها ؛ من أجل استكمال إجراءات منح الدرجة العلمية.

٢- بالنسبة للطالب الباحث:

فتتمثل أهم أدواره ومسئولياته في الآتي:

- تحمل المسئولية المشتركة مع المشرف في إنجاز الرسالة في الوقت المحد طبقًا للجدول الزمني المتفق عليه.
- التواصل المنتظم مع مشرفه خلال اللقاءات الإشرافية ووقت ما تدعو الضرورة للتواصل والاستشارة بالتنسيق المسبق مع المشرف.
- الالتزام بالجدول الزمني المحدد لإنجاز المهام والمراحل البحثية، وحضور التدريبات والسيمنارات العلمية الخاصة بقسمه وتخصصه، وكذلك المناقشات ؛ للاستفادة منها في تنمية مهاراته البحثية، وربما يجد فيها إجابة لما يريد السؤال عنه.
- التواصل والحوار والمناقشة حول ما تم إنجازه مع مشرفه، وعرض آرائه في قالب من الأدب والاحترام

وبشكل علمي والاقتناع بما يثبت عدم صحته من آرائه بالأدلة العلمية والحجج.

- بذل أقصى جهد ممكن للتوفيق بين آرائه وآراء مشرفه البحثية، إجراء التعديلات والملاحظات التي يشير إليها مشرفه بعد مناقشتها واقتناعه بها.
- عند الانتهاء من تقرير الرسالة في الوقت المحدد يسلمه للمشرفين وينتظر التغذية الراجعة، ثم يجري ما كان من ملاحظات بعد مناقشتها مع مشرفه.
- يشارك المشرف في الإعداد لعملية المناقشة، وما يستتبعها من إجراءات: القيام بإجراء تعديلات لجنة المناقشة والحكم، وعرضها على المشرفين، ثم طباعة الرسالة وتجليدها، والسير في إجراءا المنح..

ثالثًا: مقترحات خاصة بالعلاقة الإشرافية بين المشرف والباحث:

وتتضمن مجموعة من المقترحات لتكوين علاقة إشرافية مريحة ومتزنة بين المشرف والباحث، وإقامتها في ضوء أخلاقيات المهنة والبحث العلمي، ومتابعة استمرارها بهذ الشكل، حتى تنتج رسالة علمية رصينة ذات قيمة نظرية وتطبيقة مضافة، وهذه المقترحات كالآتي:

١- وضع مجموعة من القواعد العلمية والأخلاقية تسير في ضوئها علاقة المشرف بالباحث.

٢- وضع آليات من قبل إدارة الكلية ووكيل الكلية المختصة ورئيس القسم العلمي لمتابعة حسن سير هذه العلاقة من بداية الإشراف مروراً بمراحل البحث المختلفة حتى إنجاز الرسالة ومنح الدرجة العلمية.

٣- التأكيد على مدى التزام المشرفين بالساعات المكتبية المخصصة لمقابلة طلاب الدراسات في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، والتأكد من تفاعل المشرف مع الباحث وتقديم المساعدة متى دعت الحاجة لذلك.

٤- وضع بعض القواعد العامة بمجر بدء الطلاب في العمل البحثي لتحقيق علاقة التواصل بين الباحث ومشرف، منها: الاتصال والتواصل الواضح والمتكرر بين الباحث ومشرفه ووضع جدول زمني لذلك، تبادل توقعات الدور البحثي بين المشرف والباحث، التوجيه والإرشاد المبني على احتياجات وتطلعات كل باحث.

٥- وضع آليات تضمن حرية تعبير الباحث عن شعوره ووجهة نظره تجاه العلاقة الإشرافية مع أستاذه في قالب من الذوق والأدب وبصياغة علمية.

٦- وضع ميثاق أخلاقي ينظم العلاقة الإشرافية بين الباحث ومشرفه، يحدد فيه أدوار واحتصاصات

كل من طرفي الإشراف وحدوده في هذه لعلاقة.

٧- ينبغي إلا تقتصر العلاقة الإشرافية بين الأستاذ المشرف والطالب الباحث على العلاقة البحثية فحسب، بل ينبغي أن تشمل الجانب الاجتماعي والإنساني.

٨- عقد اتفاقية أو ما يمكن تسميته- الإشراف بالتعاقد- من خلال عقد مكتوب يتفق عليه كل من المشرف والباحث يتضمن أدوار ومسئوليات كل منها، وحدود العلاقة بينما، واللقاءات الإشرافية، ومصادر الدعم البحثي للطالب، مما يجعل للعلاقة الإشرافية حدود وإطار مبني على الثقة والاحترام المتبادل.

رابعًا: مقترحات خاصة بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف العلمي:

وتتمثل في مجموعة من المقترحات التي قد تسهم في تقديم التوجيه والدعم لأعضاء هيئة التدريس – خاصة الجدد والمبتدئين (المدرسين)- في مجال الإشراف العلمي؛ بما يساعدهم في أداء أدوارهم ومسئولياتهم تجاه باحثيهم بشكل مناسب وجيد، وتزويد معارفهم ومعلوماتهم ومهاراتهم حول عملية الإشراف العلمي وممارساتها وأساليبها الحديثة من أجل تحقيق كفاءة وفاعلية الأداء في العملية الإشرافية والمشاركة مع الباحث في إخراج رسالة علمية رصينة ذات قيمة تربوية نظرية وتطبيقة تسهم في تطوير المجتمع ونظامه التعليمي وتدفع عجلة التنمية الشاملة للدولة، وهذه المقترحات تتمثل في:

١- عقد دورات تدريبية بكليات التربية حول فنيات وأساليب الإشراف العلمي بكليات التربية، يدرب فيها أساتذة مشهود لهم بالكفاءة البحثية والسمعة الإشرافية الناصعة، وتكون هذه الدورات اختيارية ومجانية.

٢- القيام بزيارات تبادل معرفي بين أساتذة كليات التربية الأكفاء لنقل خبراتهم الإشرافية إلى شباب الباحثين بتلك الكليات كأحد أساليب التنمية المهنية.

٣- عقد ندوات ورش عمل حول طبيعة الإشراف العلمي والأساليب والاتجاهات الحديثة في هذا المجال، والتعريف بالقوانين واللوائح المنظمة لعملية الإشراف العلمي، ويحاضر فيها كبار أساتذة التربية ممن لهم باع وخبرة طويلة في مجال الإشراف العلمي.

٤- عقد مؤتمرات حول طبيعة الإشراف العلمي وأبعاده المختلفة واتجاهاته، تكون فرصة لالتقاء

وتجمع عدد كبير من أساتذة التربة وغيرهم، لتلاقح التجارب الإشرافية وتبادل الخبرات في هذا المجال.

٥- عقد سيمنارات علمية خاصة لمناقشة ما يستجد في مجال الإشراف العلمي واتجاهاته وأساليبه الحديثة، وتفهم أبعاده، وتنمية الجانب الإداري الخاص بعملية الإشراف العلمي وخاصة مرحلة ما قبل تطبيق أدوات البحث والدراسة الميداينة، وما تتطلبه من خطابات وإفادات يقوم بها المشرف لتوجيه الباحث للمختصين الذين يسهلون ويخاطبون بدورهم من يسهل له مهمة التطبيق، وأيضًا قبيل المناقشة وما تحتاجه إجراءتها من تقارير صلاحية الرسالة للمناقشة، ومخاطبات تشكيل لجنة المناقشة والحكم؛ مما قد يتطلب معرفة المشرف بنماذج وكيفية صياغة هذه التقارير والخطابات وغير ذلك.

٦- استقدام بعض الأساتذة العرب والأجانب المتخصصين في مجال التربية؛ لإلقاء محاضرات وندوات حول طبيعة الإشراف العلمي وأبعاده، واتجاهاته الحديثة في الجامعات العربية والأجنبية المتقدمة، وكيفية تقديم الدعم للطلاب الباحثين.

٧- استطلاع آراء المشرفين بشكل دوري حول احتياجاتهم التدريبية في مجال الإشراف العلمي، وفي الموضوعات الحديثة للرسائل التي يشرفون عليها؛ لمساعدتهم في الإلمام بالجانب المعرفي لهذه الموضوعات؛ حتى يتسنى لهم توجيه الباحثين وإرشادهم.

٨- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تنمية أنفسهم ذاتيًا في مجال الإشراف العلمي من خلال الاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، وتطويع هذه الوسائل لخدمة عملية الإشراف في التواصل مع الباحثين والزملاء المشتركين في الإشراف على الرسائل من داخل الجامعة وخارجها.

٩- استقصاء آراء الباحثين حول تقييم أداء مشرفيهم، واتخاذ نتائج هذه الاستقصاءات بعين الاعتبار، ووضع برامج ودورات تدريبية لأعضاءهيئة التدريس في ضوئها؛ بغية تحسين جودة الإشراف والرسائل، والباحثين.

١٠- عقد وررش عمل لتعريف المشرفين بأحدث الأساليب في التقييم الذاتي لأدائهم في مجال العلمي على طلاب الدراسات، والعوامل المؤثرة على الأداء الإشرافي، وتبادل الأفكار حول تصورات

المشرفين عن طبيعة الإشراف العلمي والأنماط المختلفة للمشرفين، وممارستهم الذاتية التأملية لأدائهم الإشرافي.

١١- تضمين البرامج التي تقدمها مراكز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات برنامجًا تدريبيًا في مجال الإشراف العلمي- حيث اتضح من خلال مطالعة الباحث لما تقدمه هذه المراكز بمعظم الجامعات غياب مثل هذا البرنامج عن قائمة برامجها- على أن يكون هذا البرنامج اختياراً.

١٢- تصميم مواقع على شبكة الإنترنت خاصة بكل جامعة وكلياتها، يقدم دورات تدريبية حول الإشراف العلمي وطبيعته، والتعريف بالقوانين واللوائح المنظمة لتشكيل لجان الإشراف وحالت سفر بعض المشرفين، وكيفية حل المشكلات والخلافات بين المشرفين والباحثين، وكتابة التقارير والنماذج الخاصة بمراحل الإشراف، وكتابة تقارير تقييم مستوى تقدم الباحثين، وعرض الدراسات العربية والأجنبية الخاصة بالخاصة بمجال الإشراف، وتقديم نماذج ناجحة ومتميزة في عملية الإشراف.

١٣- نشر وتوزيع أدلة إرشادية - بصورة ورقية والكترونية- لأعضاء هيئة التدريس المشرفين وللطلاب الباحثين تقدم معلومات حول عملية الإشراف والقواعد المنظمة لها في الكليات والدراسات لعليا بالجامعة، وتكل مهمة إعداد هذه الأدلة للكليات ووكلاء الدراسات العليا، كما يمكن إصدار دليل للإشراف البحثي الفعال يقوم على إعداده النخبة من أساتذة كل جامعة وكلياتها المختلفة.

خامسًا: مقترحات خاصة بالتشريعات واللوائح المنظمة للإشراف العلمي، ونظام المكافآت والحوافز للمشرفين.

وتشمل مجموعة من المقترحات التي قد تسهم تطوير وتعديل المواد المنظمة للإشراف العلمي بقانون تنظيم الجامعات الحالي رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م - الإطار التشريعي- وتطوير اللوائح الداخلية للدراسات العليا بكليات التربية فيما يخص الإشراف العلمي على طلابها ورسائلهم العلمية، وذلك كما يلي:

١- أن تتولى جهة رسمية عليا يمثل فيها أساتذة كليات التربية بالجامعات مهمة إعادة النظر وفحص ومراجعة وتعديل المواد المنظمة للإشراف العلمي إداريًا وماليًا بقانون تنظيم الجامعات.

٢- يتولى نخبة من أساتذة كليات التربية ومتخصصين في القانون مهمة مراجعة وتعديل لوائح الدراسات العليا بكليات التربية وخاصة المواد المنظمة لعملية الإشراف العلمي في ضوء معايير جودة عالمية وعربية، وتضمينها مواد وقواعد تنظم العلاقة الإشرافية بين الأستاذ المشرف والطلاب

الباحث، وتحدد مسئوليات وأدوار كل منهما في عملية الإشراف، وتسمح للباحث بتغيير المشرف عند وجود صعوبات ومشكلات وعدم تفاهم يعيق استكمال المشوار البحثي، أو لسفر أو إعارة أو ابتعاث أو مرض أو وفاة أحد المشرفين.

٣- تضمين قانون تنظيم الجامعات ولوائح الدراسات العليا مواداً تشمل معايير منظمة لعملية اختيار المشرفين على الرسائل العلمي، وآليات وإجراءات لتشكيل هذه اللجان من قبل مجالس الأقسام والكليات.

٤- وضع وتفعيل رغبة الباحث في اختيار مشرفه في الحسبان وكمادة في لوائح الدراسات العليا بكليات التربية، وهكذا حق المشرف في اختيار الباحث في ضوء معايير وأسس علمية وموضوعية، مع مراعاة العلاقات الإنسانية وعدم تعارض المصالح.

٥- وضع خطة زمنية محددة للإشراف العلمي بكليات التربية وأقسامها المختلفة، تتلاءم مع أعضاء هيئة التدريس بالكليات وأقسامها وفي ضوئها يقبل العدد المناسب من الباحثين المقبلين على القيد والتسجيل، والعمل على تطويرها وتحديثها سنوياً أو كلما دعت الحاجة لذلك.

٦- تحديد حد أقصى لعدد الرسائل التي يشرف عليها عضو هيئة التدريس بما لا يزيد عن خمس رسائل ماجستير أو دكتوراه أو كلاهما، حتى يتسنى له المتابعة والتوجيه والإرشاد في ظل أعبائه التدريسية والإدارية والامتحانية وغيرها.

٧- استحداث تشريع باحتساب الرسائل التي يشرف عليها عضو هيئة التدريس ضمن أعمال الترقية وتقيم بوزن مستقل بعيداً عن ملف أنشطته في ضوء جودتها وليس عددها.

٨- مضاعفة المكافآت المنصوص عليه بقانون تنظيم الجامعات كمقابل للإشراف العلمي على رسائل الماجستير لتصبح (٨٠٠) جنيه بدلًا من (٤٠٠) جنيه، ورسائل الدكتوراه (٢٠٠٠) جنيه بدلًا من (١٠٠٠) جنيه، مع وضع تصور لمضاعفة هذه المكافآت مرات أخرى لتتناسب مع الجهد والوقت المبذول في عملية الإشراف.

بحوث مقترحة:

إن مجال الإشراف العلمي كعملية وأحد الأنظمة الفرعية من البحث العلمي بصفة عامة وفي المجال التربوي بوجه خاص - ما زال- بحاجة لمزيدٍ من البحوث والدراسات التي تتناول تطويره ورسم إستراتيجية لمستقبله في ضوء ما يستجد من اتجاهات وأساليب حديثة في مجال الإشراف العلمي، ونظريات

حول تفسير طبيعته وأبعاده، والعلاقة الإشرافية وأفضل الأساليب الإشرافية لبقائها جيدة ملتزمة بالعلاقات الإنسانية وأخلاقيات البحث والإشراف العلمي، ومن الدراسات المقترحة في هذا المجال:

١- دراسة تحليلة لواقع الإشراف العلمي بالكليات العملية في الجامعات المصرية.

٢- دراسة مقارنة لأساليب الإشراف العلمي ببعض الجامعات الأجنبية، وإمكانية الاستفادة منها .

٣- تصور مقترح لميثاق أخلاقي لعملية الإشراف البحثي بالجامعات المصرية.

٤- متطلبات تطبيق الإشراف العلمي الإلكتروني – عن بعد- بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية.

المراجع

إبراهيم محمد عطا (١٩٩٨): *الإشراف العلمي والتوجيه التربوي*، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص٦.

أحمد محمد عرجاوي (٢٠١٤): *البحث التربوي في مصر، وإمكانيات تطويره*" ، مجلة التربية تصدرها(الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية)، السنة السابعة عشر، العدد (٤٩)،أغسطس، ص ص ٣٢٤- ٣٢٥.

إيمان حمدي محمد (٢٠١٥): *"تنمية مهارات البحث التربوي لطلبة الدراسات العليا بكليات التربية في مصر في ضوء خبرات بعض الدول"*، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (٤١)، يوليو، ص ٣٣٠، ٣٣٤.

جمال مصطفى محمد (٢٠٠٤): *"دراسة تقويمية لدور المشرف على الرسائل العلمية بكليات التربية بمصر في ضوء الكفايات اللازمة"*، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي (٢٠٠٦): *قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقًا لآخر التعديلات*، ط (٢٤) المعدلة، القاهرة، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، المواد (٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ٢٩٣)، ص ٧٤، ١٢٠.

حنان رزق عبد الحليم (٢٠٠٤): *"واقع معوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة (دراسة ميدانية)"*، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد (٥٥)، الجزء الأول، مايو، ص ١٣٦.

خديجة محمد سعيد (٢٠١٤): *"واقع الإشراف العلمي على الأبحاث التربوية في برامج الدراسات العليا"* ، المؤتمر الدولي الأول بعنوان(تطوير البحث العلمي في التعلم العالي)، الأردن، عمان، في الفترة من ١١- ١٣ أغسطس.

خطيب زوليخة، سواغ مختارية (٢٠١٧): *"معايير الجودة في عملية الإشراف على إعداد الرسائل الجامعية : دراسة فرقية بين آراء الطلبة وهيئة الإشراف"*، مجلة العلوم العلوم الاجتماعية والإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر ، العدد (٣٠)، سبتمبر، ص ص(٢٥٧- ٢٦٦).

داود عبد القادر إيليغا (د. ت): "*دور المشرف العلمي في الإشراف على الرسائل الأكاديمية : مبحث في مناهج البحث العلمي*"، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، شاه علم، ص ١.

ديلامنت، وبول أتكينسون وأوديت باري (٢٠٠٨): *الإشراف العلمي على رسائل الدكتوراه*، ترجمة: خالد العامري، القاهرة، دار الفاروق للنشر والتوزيع ص ٢٧٦.

ديوبولد ب. فان دالين (٢٠٠٧): *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون، ط(١٠)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٢٤٥.

سعيد محمود مرسي (٢٠١٥): "*البحث العلمي التربوي: بنيته وإشكالياته ومقترحات تطويره*"، الندوة العلمية الأولي لقسم أصول التربية بعنوان "حال البحث التربوي في مصر"، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٧ ديسمبر، ص ١٣٨.

شادية عبد الحليم، وهيثم الطوخي (٢٠٠٧): "*الجودة في الدراسات العليا بجامعة القاهرة: دراسة تقويمية*"، المؤتمر الدولي الخامس بعنوان "التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة الفرص والتحديات"، معهد الدراسات التربوية (كلية الدراسات العليا للتربية حاليًا)، جامعة القاهرة، ١١- ١٢ يوليو.

الطاهر عثمان علي، وعبد الرحمن الخرساني ميرغني محمد (٢٠١١): "*دور مهارات الباحثين وخبرات المشرفين في إعداد الرسائل الجامعية*"، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الأول "تجويد الرسائل والاطروحات العلمية وتفعيل دورها في التنمية الشاملة والمستدامة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، في الفترة ١٠- ١٢ أكتوبر، ص١٥.

عبد التواب سيد عيسى (٢٠١٥): *رؤية مستقبلية للبحث العلمي التربوي في التعليم العالي في ضوء ثورة ٢٥ يناير في مصر*، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية (كلية الدراسات العليا للتربية حاليًا)، جامعة القاهرة، ص ص ١٢٣- ١٢٤.

عبد الغني عبود، وآخرون(٢٠٠٥): *التربية المقارنة والألفية الثالثة الأيدلوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد*، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ص ٩٠- ٩١.

عبد الكريم حسان قائد أسعد (٢٠١٠): "*توقعات الدور في عملية الإشراف البحثي*"، مجلة العلوم

التربوية، معهد الدراسات التربوية (كلية الدرسات العليا للتربية حديثًا)، جامعة القاهرة، المجلد الثامن عشر، العدد (١)، يناير، ص ص (٤- ٥٨).

عبد الله بن فالح السكران (١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦): "*رؤية تطويرية لدور المشرف الأكاديمي على الرسائل العلمية، والبحوث التكميلية لطلاب الدراسات العليا في أقسام التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*" ، مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٦)، رجب، ص ص(١٥- ٧٦).

عبد الوهاب جودة (٢٠٠٩): *بعض مشكلات الباحثين الشباب في مصر: رصد الواقع مع وضع نموذج لتطوير مهارات التفكير العلمي*"، أضواء على جودة التعليم الجامعي، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ص ص ٢٥٧- ٢٥٩.

عزيز عدمان (٢٠١١): *الإشراف العلمي بين الإرشاد الأكاديمي الصحيح والتوجيه الشكلي: مقاربة في أصول منهجية التحصيل المعرفي*"ملتقى صناعة البحث العلمي، الشبكة الفقهية، ص ص ٢- ٣، متاح في http://www.feqhweb.com/vb/t10850.html#ixzz523bHeNvO .

علي خليل مصطفى، ومحمود عوض الله سالم (١٩٩١): "*الإشراف على الرسائل العلمية ودوره في فاعلية البحث العلمي (دراسة نظرية)*" ، مجلة كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق، إبريل، ص ٢٠٩.

عواطف بنت أحمد بن هندي (٢٠١١):"ضعف إعداد الرسائل العلمية وسبل الحد منها"، *ورقة عمل مُقدمة إلى الملتقى العلمي الأول: (تجويد الرسائل والأطروحات العلمية وتفعيل دورها في التنمية الشاملة والمستدامة)* ، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، في الفترة ١٠- ١٢ أكتوبر، ص ١٣.

فتحي درويش عشيبة (٢٠٠٩): "*متطلبات جودة الدراسات العليا في ضوء إدارة الجودة الشاملة*"، المؤتمر العلمي لجامعة المنوفية بعنوان (تحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي "مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية")، جامعة المنوفية، ٢٥- ٢٦ فبراير، ص ١٠٨.

مجدي عزيز إبراهيم (٢٠٠٠): *موسوعة المناهج التربوية* ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٩٥١

مجمع اللغة العربية(٢٠٠٨):*المعجم الوجيز*، طبعة خاصة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ص ٣٩٦.

محمد إبراهيم سليمان (٢٠١٤):" *مدى التزام كليات التربية في جامعات قطاع غزة بأنظمة الدراسات العليا ولوائحها في اختيار المشرفين والمناقشين للرسائل العلمية* "، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، المجلد الثاني، العدد (٧)، تشرين الأول، ص ص (١٢٩- ١٧٢).

محمد السيد الكسباني(٢٠٠٣):*تطوير المناهج الدراسية من منظور هندسة المنهج*، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٣٨.

محمد شريف بكور (٢٠١٢):*واقع الإشراف العلمي في كليات العلوم الإنسانية بجامعة دمشق(دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة الماجستير والدكتوراه)*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق.

محمد علي نصر (٢٠٠٦):*واقع البحث العلمي بالجامعات العربية واتجاهات ورؤى للتطوير والتحديث*" ، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر (العربي الخامس) بعنوان "الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين : الواقع والرؤى"، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢٦- ٢٧ نوفمبر، ص ١٦٥- ١٦٩.

محمد وجيه الصاوي (٢٠٠٦): *أخلاقيات البحث التربوي: مقدمات ونماذج*"، المؤتمر السنوي الرابع : تطوير برامج كليات التربية بالوطن العربي في ضوء المستجدات المحلية والعالمية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، في الفترة ٨- ٩ فبراير، ص٨٢.

محمود خليل أبو دف (٢٠٠٢):" *تقويم أداء الأستاذ الجامعي في مجال الإشراف على الرسائل العلمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا* "، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (١٧)، أكتوبر، ص ص ١٧- ١٨.

مصطفى رجب، وحسين طه (٢٠٠٨):*مناهج البحث التربوي بين النقد والتجديد*، كفر الشيخ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ص ٢٦.

مهني غنايم (٢٠١٥): "*توجهات البحث التربوي في مصر: رؤية الواقع واستشراف المستقبل*"، الندوة العلمية الأولي لقسم أصول التربية بعنوان "حال البحث التربوي في مصر"، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٧ ديسمبر، ص ص ١٦٥- ١٦٨.

الموقع الإلكتروني للمركز القومي *لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات التابع للمجلس الأعلى للجامعات*، البرامج التدريبية لمجال البحث العلمي، متاح على . http://www.ncfld.org

نجوى يوسف جمال الدين (٢٠١٤):"*حال البحث العلمي في مصر: البحث التربوي نموذجًا*"، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية (كلية الدراسات العليا للتربية حاليًا)، جامعة القاهرة، المجلد (٢٢)، العدد (٤)، الجزء الثاني، (افتتاحية العدد).

هالة مختار الوحش (٢٠٠٨):"*مشكلات الإشراف العلمي على الرسائل الجامعية من وجهة نظر الباحثات (دراسة ميدانية)*"، مجلة قطاع الدراسات التربوية، جامعة الأزهر، العدد (٢)، ديسمبر، ص ص (٢٦٧- ٣٠٩).

هيثم محمد الطوخي (٢٠١١):"*التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في مجال الإشراف البحثي*"، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية (كلية الدرسات العليا للتربية حاليًا)، جامعة القاهرة، المجلد التاسع عشر، العدد (٤)، الجزء الثاني، أكتوبر، ص ١٥٢.

وفاء حسن مرسي (٢٠٠٧):*تقويم مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة* "، المؤتمر القومي الرابع عشر(العربي السادس) بعنوان "آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي"، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢٥- ٢٦ نوفمبر.

يمكن الرجوع إلى المواقع الرسمية لبعض *الجامعات الأجنبية* ورابطها على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، ومنها :- موقع جامعة كمبردج بإنجلترا، متاح في http://www.admin.com.ac.uk/offices/gradstud/staff/supervisors/training. - موقع جامعة مانشتر بإنجلترا، متاح في.ac.uk

موقع جامعة جنوب أستراليا، متاح في - http://www.manchester
http://www.unisant.unisa.edu.au/program. Asp? Program
موقع جامعة كولومبيا البريطانية ، متاح في -= IMMI&ar=2010
http://www.grad.ubc.ac.uk/faculty- staff /information-
موقع جامعة هونج كونج، متاح في -supervisor/
http://www.cetl.hku.hk/offices/workshop/supervisors/trai
موقع جامعة ادنبره باسكتلندا، متاح في - ning.
departments /institute- http://www.ed.uk/schools-
acdemic- developement/home.

Armstrong, S. (2005):"*The impact of Supervisoin Conntive Stiles on The quality of Research Supervisoin in Management Education British*", Journal of Education Psychology, Vol. (74), Pp.566-610.

Calama, A, (2007a): "*Postgraduate Supervition in The Philippines: Setting The Research Agenda*", The Asia- Pacific Education Higher Researcher, Vol. (16), No.(1). Pp.91- 100..□

Calama, A, (2007b): " *Research Higher Degree Supervition in Philippines: Exploring Possibites for Research*", Presented at the International Conference on Research in Higher Education Institution , Cebu City, Philippines, 24-27 October, Pp.2- 3..□

Carter, G. (1993): *Dictionary of Education, 3rd ed*, McGraw Hill, p.175. □

Eley,, A, (2001): " *Research Supervisor Training: an Irrelevant Concept or the Key to Success*", Microbiology Today, Vol. (28), May. Pp.58- 59.

Fernando, D. (2004):"*The Relatioship of Supervisory Styiles to Satisfaction and Self- efficacy of Master,s level Counseling Student*", International Dissertation Abstracts, Vol. (64), p. 4369.

Gurr, G. (2007):"*Negotiating The "Rackety Bridge" adinaic Model for*

Algning Supervisory Styiles with Research Student", development Higher Education and Development, Vol.(20), Pp.81-90.

Kiley, M. (2011):"*Developments in Research Supervisor Training* ", Studies in Higher Education, Vol.(36), Issue.(5), Pp.585-599.

Lee, Anne. (2007):"*Developing Effective Supervisor: Concept of Research Supervision* ",South African journal of Higher Education, Vol.(21), No.(4),|Pp.680-682.

Pearson, M.& Brew, A (2002):" *Research Training and Supervision development"*, Studies in Higher Education, Vol. (27), Pp.135- 150.

Peelo, M.(n.d): *Supervisory Teams and Joint Supervision,*Available at http://WWW.Lancs.ac.uk/celt/ celtweb/files/ jointsupervision08.pdf, 26/7/2016□

Skeritte& Roch. (2004):"*A construetivist Model for Evoluating Postgradute Supervision: A Case Study*", Quality Assrance in Education, Vol. (12), Pp.82-93.

Stephen, D. (2008):"*Applying Services Marketing Principles to postgraduate Supervision*" Quality Assurance in Education: An international perspective, journal Articles, Vol.(16), No.(4), Pp.333-346.

Zaho, F.(2002): "*Transforming Quality in Research Supervition: A Knowledge Manajement Approach*", Paper Preseented at the 7th Quality in Higher Education International Seminar: Transforming Quality, RMITm Mellbourne, http://WWW.Quality research International/ Com/ tq/papers/ zhaopaper. doc., 26/7/2016 □

Zaho, F.(2003): *Enhancing the Effectiveness of Research and Research Supervision Through Reflective Practice*, RMIT University,Australia, P3□